

كتيب غير دورى يصدر مؤقتا عن استخدام الانترنت والنظم الآلية فى المكتبات ومراكز المعلومات والتطورات التكنولوجية والمستقبلية

ISSN : 1110-7464

المجلــــد الســــادس - العدد الرابع (أكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر) ٢٠٠٥

4

الأفتتاحية
تخصص المكتبات والمعلومات
د. رؤوف هلال

IPIS.COM
إيبيس . كوم
مستشار التحرير
أ. د. فتحى عبد الهادى
رئيس التحرير
د. زين عبد الهادى
مدير التحرير
د. رؤوف هلال
سكرتير التحرير
د. عماد عيسى
مراجعة
أ. شريف السيد
IPIS.COM
إيبيس . كوم
ص. ب 647 الأورمان
12612 - الجيزة
جمهورية مصر العربية
ت/ ف : 3832836
ت : 5839668
موبايل : 0101816656
E-mail:
IPIS_COM@hotmail.com
raquf@ipisegypt.com
WWW.ipisegypt.com

أوراق العدد



ملف العدد

October - November - December 2005

تابع معنا
أحدث التطبيقات التكنولوجية فى المكتبات ومراكز المعلومات

مكتبات. نت

قائمة المحتويات

نشرة غير دورية تصدر موقتاً تهتم بتكنولوجيا المكتبات والنظم الآلية والإنترنت واستخداماتها في المكتبات العربية

توزيع
إيبيس.كوم
القاهرة

صدر العدد الأول في يناير
2000

تخصص المكتبات والمعلومات

د. رؤوف هــلال
helal_raouf@hotmail.com

ذات يوم كنت جالسًا مع أحد الأصدقاء والـزملاء في مهنــة المكتبـات والمعلومـات، وكالعـادة دائمًـا انحـرف حـديثنا إلى همـوم المهنــة و تخصصــها. وكـان الهـم هــذه المـرة يـدور حـول هويـة هـذا التخصص فعلى الـرغم مـن أن علمـاء وشـيوخ هـذا التخصص مـن أسـاتذتنا حـاولوا أن يضـعوا إطاراً لهذه المهنة ويفكوا لغز ارتباطاتها بالعلوم الأخرى، إلا أن هنـاك أسـئلة حـائرة تبحـث عـن إجابـة، والسؤال الذي سأله صديقي لي وقد سئل هو أيضًا مـن قبـل نفـس السـؤال. هـو إذا كانـت كـل التخصصات لها مجـالات اهتمـام موضـوعية، فمـا هو مجال اهتمام تخصـص المكتبـات والمعلومـات ، الحقيقة أن صـديقي بعلمـه الغزيـر يسـتطيع الـرد ولكن كعادته دائمًا يفضل أن يعرف وجهات النظر الأخرى قبل أن يضع تعريـف يحسـب لــه. مـن وجهة نظري أجبت صديقي البروفيسور علـى هـذا السؤال وقلت لـه: إذا كانت كل التخصصات لهـا مجالات موضوعية، فإنــه مـن الطبيعـي أن يكـون مجال تخصص المكتبات والمعلومات كل المجـالات الموضوعية بـدون اسـتثناء، فهـذا التخصـص وجـد لكـي ييسـر الإفـادة مـن كـل المجـالات بـدون الاستثناء، فهـو يهـتم علـى سـبيل المثـال بمجـال الطـب مـن حيـث الاختيـار والاقتنـاء والتنظـيم والتحليـل و تقـديم الخدمـة والاسـترجاع لكـل متخصص يبحث عن ضالته في هذا المجـال... الخ نظر إلى صد يقي البروفيسـور نظرة استعجاب ولم يعلـق علـى هـذا التعريـف، وسـألني سـؤال آخـر وطلب مني الإجابة في بحث علمي، وقال لي هـل تعرف الفرق بين محتوى منهج تخصص المعلومات في قسم المكتبات والمعلومـات وبـين محتـوى منـهج تخصص المعلومات في كـل الكليـات الـتي ذكـر في اسمهـا كلمـة معلومـات؛ مثـل كليـة الحاسـبات والمعلومات وكليات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من الكليات هذا المنوال، قلت لـه: اسمـح لي أن أفترض إجابـة ومـن ثـم إذا وافقتني يمكـن للبحـث إثباتهـا أو نفيهـا، فقـال لـي: أسمـع مـا عندك. فقلت له أعتقد أن كليات مثل الحاسـبات والمعلومات هي كليات مجال اهتمامها هـو الـبرامج وتحليل النظم، أمـا كليـات الهندسـة فـإن مجـال اهتمامهـا هـو الأجهـزة نفسـها وصـيانتها وأيضًـا وسائل تكنولوجيا الاتصالات مثل الشبكات، أمـا تخصص المعلومات فهو مجـال اهتمامـه المعلومـات ذاتهـا الـتي تغـذي هـذه التكنولوجيـا. أي أن تخصـص المكتبـات يسـتفيد مـن مخرجـات هـذه الكليات في تيسير الإفادة من المعلومات، أو معرفـة تطبيقـات تكنولوجيـا المعلومـات في المكتبـات . شعرت أن صديقي البروفيسـور وافقـني في الإجابـة وإن لم يصرح بذلك. على كل الأحوال أمامنا قضية كبيرة لابد أن نخوضها بالبحث والدراسة، قضيـة البحـث عـن هويـة في خضـم الكـم الرهيـب مـن المسميات الأكاديمية التي أصبحت تـزين الكليـات الجديـدة، إنـي أرى أن الخـوض في هـذه القضـية تستلزم تكاتف الجهود واتفاق الرأي وعدم الخوض في المجـادلات والنقاشـات الغـير مجديـة، مـن واجبي كأكاديمي في المعلومات والمكتبات أن أنقـل لكم ما دار بين صديق وزميل شُهد لـه بتفانيـه في العمـل والبحـث العلمـي المتميـز هـذا الصـديق هـو الـدكتور شـريف كامـل شـاهين ... إلى اللقـاء مـع جلسة أخرى .

البنية التحتية للمعلومات والاتصالات أساسًا لبناء مجتمع المعلومات

قراءة ناقدة لوثائق القمة العالمية

أ.د. شريف كامل شاهين
أستاذ المكتبات وعلم المعلومات
كلية الآداب – جامعة القاهرة
sherifshn@hotmail.com

إن استثمار المعلومات هو العامل الأساسي فيما حققته البشرية من تقدم على مر العصور, وهى أهم ما يميز الإنسان عن غيره من المخلوقات, والمعلومات ليست اختراعًا عصريًا, وإنما هي أهم سلاح استخدمه الإنسان في مواجهة تحديات الحياة على مر العصور.

وبالتالي من الخطأ وصف عصر من العصور أو مجتمع من المجتمعات بأنه عصر أو مجتمع المعلومات. يكفينا لدعم الرأي السابق[1] أن نتذكر ما شهده الماضي في عصوره المختلفة من اهتمام بالمكتبات كمراكز ومنارات ثقافية ومدارس لكافة أفراد الشعوب. إن مكتبة الإسكندرية– التي نحشد لها الموارد بكل أنواعها في وقتنا وعصرنا الحاضر– خير برهان ودليل على ذلك. إن ما نشهده في حاضرنا وكان دافعًا قويًا وراء إطلاق التصريحات والعبارات التي تصف العصر بأنه عصر المعلومات, أو العصر الرقمي, أو عصر الاقتصاد المعلوماتي ...وغيرها هو دخول المنتجات المعلوماتية دائرة التجارة والاقتصاد والمنافسة العالمية القائمة بين سوق الشركات الخاصة, ذلك السوق الذي كان قوامه وأساس تجارته في الماضي المنتجات الزراعية والصناعية. ولعلنا نتساءل هل يمكن للمكتبات وغيرها من مرافق المعلومات في عصر أو مجتمع المعلومات أن تحظى بنفس الاهتمام الذي حظيت به في الماضي؟ لقد أكدت مديرة مكتب العلاقات الحكومية التابع للجمعية الأمريكية للمكتبات على أن المكتبات تعد أول من قدم حكومة إلكترونية, فخدمات المكتبات هي أولى الخدمات التي عرفت طريقها إلي الخط المباشر مقارنة بكافة خدمات المؤسسات الحكومية الأخرى, وذلك من خلال الفهارس المباشرة والشبكات الببليوجرافية ومواقع الإنترنت..الخ.[2]

---

[1] حشمت قاسم(1994) المعلومات والأمية المعلوماتية في مجتمعنا المعاصر.الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات – ع1, ص18

[2] ALA Participates in E-Government Panel .- American Library Association, Washington office News line , vol.10,No.55,July13,2001. Available at: http://www.ala.org/washoff/governmentinfo.html

المقدمة:

يسعى بحثنا الوثائقي إلى تجميع معلومات موثقة تعكس خطوات التوجه العـالمي والعربـي نحـو إرسـاء البنيـة التحتية للمعلومات والاتصالات لبناء "مجتمع المعلومات"[3]. ولتوجيه البحث في طريق محدد تم وضع التساؤل الآتي للإجابة عنه:

- ما عناصر البنية التحتية للمعلومات والاتصالات التي تعد أساسًا لبناء مجتمـع المعلومـات كمـا وردت في وثائق القمة العالمية لمجتمع المعلومات؟

1- مدخل لمجتمع المعلومات:

يشهد العالم تغيرًا جذريًا أحدثته المعلومات في أولويات المجتمعات ومقومات استمرارها وتفاعلها مع البيئة المحيطة. وقد نتج عن ذلك أن أصبحت المعلومات سمة المجتمعات التي تحرص على مواكبة تطورات الساحة العالمية في مجال خزن واسترجاع المعلومات. إلا أن أغلب الظن أن هذا التمييز يعد دليلاً قويًا وحجة واضحة تستند إليها الدول المتقدمة للتفرقة الرقمية بين المجتمعات. ومن مجمل التعاريف العديدة التي يذخر بها الإنتاج الفكري العربي والعالمي يمكننا الخروج بعدد من السمات والخصائص التي تميز المجتمع المعلوماتي وهى تضم ما يلي:

1. هو المجتمع ما بعد الصناعي وما قبل المعرفي Knowledge-based Society، وهو مجتمع الثورة المعلوماتية والعصر المعلوماتي وهو المجتمع الرقمي وأخيرًا هو المجتمع الناتج عن تيار العولمة.[4]
2. يشهد المجتمع المعلوماتي اهتمام الحكومات بالآتي:

- تأسيس وإقامة البنى الأساسية Infrastructure اللازمة للتشغيل الكفء والفاعل لتقنيات المعلومات والاتصالات على أكمل وجه وبشكل مرن، يسمح لها بمواكبة واستيعاب التطورات والقفزات التقنية المتلاحقة.[5]
- وضع السياسات والخطط والبرامج الاستراتيجية التي تهدف إلى الارتقاء بمجتمعاتها على أساس معلوماتي متطور، واستثمار تقنيات المعلومات والاتصالات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.[6]

---

[3] مجتمع القرن الحادي والعشرين، مجتمع الاتصالات والمعلومات.

[4] من أبرز هذه المصادر الآتي:

- السيد يسين(1999) تقييم مجتمع المعلومات .- الأهرام،الكتاب، الخميس 28 أكتوبر،ع 41233 ، س 124.
- السيد يسين(2000) مصر ومجتمع المعرفة .- الأهرام،الكتاب، الخميس 20 يوليو ،ع 41499 ، س 124.
- السيد يسين(1999) سياسات المجتمع المعلوماتي .- الأهرام،الكتاب، الخميس 21 أكتوبر،ع 41226 ،س 124.

-Doraville, Hans(2000) New levers for Development and Prosperity. Available at: URL:http://www.undp.org/dba/choices/2000/june/p8-9.htm

[5] - Global Information Infrastructure Commission(GIIC) Available at: URL:http://www.giic.org/focus/
- United States. United States National Information Infrastructure Virtual Library. Available at: URL:http://nii.nist.gov
- United States. Department of Commerce. The President's Information Infrastructure Task force. The National Information Infrastructure :an Agenda for Action ,September 1993. Available at: URL:http://sunsite.unc.edu/nii/NII-Agenda-forAction.html

[6] - Strategy for Development of Informatics in the federal Republic of Yugoslavia. Available at: http://www.gov.yu/informatics/documents/infostrategy.htm

- القضاء على أمية التعامل مع الحاسبات الإلكترونية والتقنيات الرقمية، والأمية المعلوماتية، والأمية الرقمية التي تشمل كافة مظاهر التعامل والاستخدام للتقنية الرقمية وتطبيقاتها في حياة الإنسان.[8 7]
- سن القوانين والتشريعات لحماية الملكية الفكرية، وخصوصية البيانات، وتشفير البيانات، والجرائم الإلكترونية....وغيرها.
- سن القوانين والتشريعات لحماية وتأمين وأمن التجارة الإلكترونية(التوقيعات الإلكترونية والرقمية، والضرائب...وغيرها).[9]

3. يشهد اهتمام عالي تتقاسمه كافة دول العالم والمنظمات والهيئات والاتحادات العالمية من خلال وضع سياسات واستراتيجيات لتقنيات المعلومات والاتصالات. ومن أبرز المؤسسات التي تقوم بدور فعال في هذا المجال ما يلي: (UNDP,INFO21) -(OECD,GII-GIS Policy)- (World -Bank & Canadian government, The Global Knowledge Website) المعهد الدولي للاتصالات والتطوير بألمانيا.[10]
4. تلعب فيه صناعة المعلومات دوراً حيوياً في بناء الاقتصاد الوطني أو التحول إلى ما يسمي باقتصاد المعرفة أو الاقتصاد المبني على المعرفة أو الاقتصاد الإلكتروني.[11 12]
5. يشهد التفاعل المعلوماتي التام بين الحكومات والمجتمع المدني Governance، وداخل الإدارات الحكومية وطريقة عملها Government operation، وذلك من خلال واجهة تقنية تسمى بالحكومة الإلكترونية e-government.
6. تلعب فيه المعلومات وتقنياتها ووسائل الاتصال دوراً حيوياً في الرفع من مستوى معيشة وحياة الفرد وأداء وأسلوب عمل المؤسسات وأماكن العمل.[13 14]

- GREEC in the Information Society : Strategy and actions draft , February 1999. Available at: http://www.primeminister.gr/infosoc/index_en.htm

- Information- Society . org . UK (National Inventory Project) Available at: http://www.information-society.org.uk.
- European Commission Europe's way to the Information Society :An Action Plan .com(94)final,Brussels,19 July 1994. Available at: http://www.ispo.cec.be/infosoc/backg/action.html
- Smith, Bernard (2000)Towards The Information Society in Europe.-The European Union's contribution.-Exploit Interactive issue 4,January,2000. Available at:http://www.exploit-lib.org/issue4/smith/

[7] - Nelson , Mark R.(2001) We have the information you want , but getting it will cost you : Being held hostage by Information overload .- ACM Crossroads : Students Magazine. Available at: URL:http://www.info.acm.org/crossroads/xrds1-1/mnelson.html

[8] Bundy , Alan(2001) Information Literacy : The Key Competency for the 21st century. Available at: http://www.library.unisa.edu.au/papers/inlit21.htm

[9] هناك خمسة مبادئ للسياسة الأمريكية للتجارة الإلكترونية متاحة على الموقع الآتي: http://www.useu.be/Issues/dig0118.html

[10] Committee for Information , Computers and Communications Policy. OECD(1997)Global Infrastructure – Global Information Society (GII-GIS):Policy Requirements ._ Paris: OECD ,1997.79p.

[11] سمير أبو الفتوح صالح (2001) أفاق تطوير الأعمال العربية الإلكترونية عربيا.- الأهرام، قضايا وآراء. الخميس 3 /5، ع 41786 ص 125

[12] Information Society .org. UK: General Information. Available at: http://www.information-society.org.uk/

[13] IBM Community Development Foundation(1997) The Net Result _ Report of the National Working Party for Social Inclusion. Available at: http://www.information-society.org.uk/

14 Rogers. Richard(2000)Information Society. Available at: http://www.osi.hu/booksdb/infosoc.html

7. تعتمد فيه التنمية بأبعادها المختلفة على المعلومات.

وقد لاحظ الباحث أن هناك مجموعة من التحولات والاتجاهات العالمية والعربية نحو مفهوم تكنولوجي للمجتمعات. يضع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في بؤرة اهتمام معظم الأنشطة التي تتم داخل وخارج المجتمع. ولعل أبرز الأنشطة العالمية في هذا المجال "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" بمرحلتيها (جينيف 2003م. وتونس 2005م).

2- القمة العالمية لمجتمع المعلومات:

رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 183/56 الصادر في 21 ديسمبر 2001 بقرار مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات **International Telecommunications Union (ITU)** الذي أيد المجلس فيه اقتراح الأمين العام للإتحاد الدولي للاتصالات بعقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتين، مرحلة أولى تعقد في جنيف في الفترة 10-12 ديسمبر 2003، ومرحلة ثانية في تونس في نوفمبر 2005م.[15]

إن القمة العالمية لمجتمع المعلومات —قمة واحدة تنعقد على مرحلتين– قمة لملوك ورؤساء العالم يقرون فيها سبل تسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة البشرية، وذلك من خلال أصحاب المصلحة من الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وقد انتهت المرحلة الأولى منها بجنيف ديسمبر 2003 شارك فيها أكثر من 1000 مشارك (176 دولة حضر منهم 50 زعيمًا ورئيسًا وملكًا. 3300 ممثلاً للمجتمع المدني و500 من ممثلي القطاع الخاص و87 منظمة دولية و1000 مراسل) وصدر عنها وثيقتان هما "**إعلان المبادئ**" و"**خطة العمل**"، والمرحلة الثانية ستعقد بتونس خلال الفترة 16-2005/11/18 لمتابعة تنفيذ الوثيقتين من قبل أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية مع اهتمام خاص بالتحديات التي تواجهها أقل البلدان نموًا. هذا إلى جانب النظر في موضوعين مهمين هما: **الإدارة المالية**، **وإدارة الإنترنت** واتخاذ الإجراءات المناسبة لكل منها.

وقد اتفقت معظم الوثائق الرسمية الصادرة عن القمة على أن **الهدف من اجتماعات القمة العالمية يكمن في الفقرة الآتية:**

"بناء مجتمع معلومات جامع وشامل يهدف إلى تنمية المجتمعات ومحاربة الفقر والجهل، وإقرار حق النفاذ إلى كل فرد في المجتمع لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والشفافية في إتاحة المعلومات، وكذلك وضع إمكانيات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية والنهوض؛ باستعمال المعلومات والمعارف من

---

15 التقرير الختامي للاجتماع التحضيري (الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمرحلة تونس)، تونس 24-26 يونيو 2004 (الوثيقة WSIS-II/PC-1/DOC/6-A) ص2

أجـل تحقيـق الأهـداف الإنمائيـة المتفـق عليهـا دوليـًا، بمـا فيهـا الأهـداف الـواردة في إعـلان الألفيـة Millennium Declaration، والتصدي للتحديات الجديدة لمجتمع المعلومات علـى الأصـعدة الوطنيـة والإقليمية والدولية". [16]

3- تحليل مضمون وثيقتي "إعلان المبادئ" و"خطة العمل" للمرحلة الأولى للقمة:

اعتمد الباحث على منهج البحث الوصفي لتحليل محتوى الإطار الدولي المرجعي، المتمثل في وثيقتين مهمـتين هما: "إعلان المبادئ" و"خطة العمل" للمرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003م بغـرض الكشف عن عناصر البنية التحتية للمعلومات والاتصالات التي تعد أساسًا لبناء مجتمع المعلومـات. وقـد التـزم الباحث في تحليله وعرضه لمضمون الوثيقتين بالتتابع الذي وردت به المبـادئ الرئيسـية في الوثيقـة الأولى، ومـا يقابلها من خطوات العمل في الوثيقة الثانية.

أولاً- وثيقـة إعـلان المبـادئ Declaration of Principles. تكونـت مـن ثلاثـة أقسـام رئيسـية تضمنت 67 فقرة كان توزيعها كما يلي: [17]

1. رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات (اشتملت على الفقرات من 1 إلى 18)
2. مجتمع معلومات للجميع: مبادئ أساسية (اشتملت على الفقرات من 19 إلى 64)
3. نحو مجتمع معلومات للجميع يرتكز على تقاسم المعرفة (اشتملت على الفقرات من 65 إلى 67)

ثانيًا- وثيقة خطة العمل Plan of Action، وهي تترجم الرؤية المشتركة والمبـادئ التوجيهيـة الـواردة في إعلان المبادئ إلى خطوط عمل ملموسة من التقدم في إحراز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا. بمـا فيهـا الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وقد تكونت من ستة أقسـام رئيسـية تضـمنت 29 فقـرة كـان توزيعهـا كمـا يلي: [18]

1. المقدمة (اشتملت على الفقرات من 1 إلى 3)
2. الغايات والأهداف والمقاصد (اشتملت على الفقرات من 4 إلى 7)
3. خطوط العمل (اشتملت على الفقرات من 8 إلى26)
4. جدول أعمال التضامن الرقمي (الفقرة 27 فقط)
5. المتابعة والتقييم (الفقرة 28 فقط)
6. نحو المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس) (الفقرة 29 فقط)

4- المبادئ الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع Inclusive Information Society:

تضمنت وثائق القمة العالمية لمجتمع المعلومات المبادئ الأساسية الآتية:

---

[16] خطة العمل (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/5-A) في 12 ديسمبر 2003 . 13ص

[17] إعلان المبادئ, بناء مجتمع المعلومات: تحدٍ عالمي في الألفية الجديدة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/4-A) في 12 ديسمبر 2003 .9 ص

[18] خطة العمل (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/5-A) مصدر سابق.

1. دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة Stakeholders (القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى) في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. إن بناء مجتمع معلومات غايته الناس People-centered Information Society هو جهد مشترك يتطلب التعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة.
2. البنية التحتية للمعلومات والاتصالات ICT infrastructure: أساس ضروري لبناء مجتمع معلومات جامع. وسوف نتناولها بالتفصيل في فقرات تالية.
3. النفاذ إلى المعلومات والمعرفة Access to information and knowledge: إزالة الحواجز التي تعترض سبيل النفاذ المنصف إلى المعلومات لأغراض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والثقافية والتعليمية والعلمية. كما ينبغي تيسير النفاذ إلى المعلومات المشاع لدعم مجتمع المعلومات وحمايتها من سوء الاستغلال. وينبغي تدعيم المؤسسات العامة مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف، ومعارض مجموعات الأعمال الثقافية وغيرها من نقاط النفاذ في المجتمعات المحلية، تمكيناً للحفاظ على السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات. هذا إلى جانب إذكاء الوعي بين جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي توفرها مختلف نماذج البرمجيات، بما فيها البرمجيات الخاضعة لحقوق الملكية، والمفتوحة المصدر، والمجانية، وذلك لزيادة المنافسة وتمكين المستعملين من النفاذ إليها. وينبغي اعتبار النفاذ إلى البرمجيات بتكلفة معقولة عنصرًا هامًا في مجتمع للمعلومات جامع حقًا.
4. بناء القدرات Capacity building: ينبغي أن يتاح لكل شخص فرصة اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لفهم مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة، والمشاركة فيهما بنشاط والاستفادة الكاملة منهما. كما أن محو الأمية وتوفير التعليم الابتدائي للجميع من العوامل الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع يولي اهتمامًا خاصًا للاحتياجات التي تنفرد بها الفتيات والنساء. وينبغي تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المعوقين والفئات المحرومة والضعيفة. وتعتبر التوعية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعرفة مبادئها من بين الركائز الأساسية في هذا المجال. ويتعين على مؤلفي المحتوى وناشريه ومنتجيه وكذلك على المدرسين والمدربين وأمناء المحفوظات وأمناء المكتبات والدارسين القيام بدور نشط في تعزيز مجتمع المعلومات، ولاسيما في أقل البلدان نموًا. وفضلاً عن ذلك، فإن الشراكات، خاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول في مجالات البحوث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتصنيع منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنتاجها وتسويقها، تتسم بأهمية حاسمة في تعزيز بناء القدرات والمشاركة الشاملة في مجتمع المعلومات. ويفتح تصنيع منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آفاقًا واسعة لتكوين الثروات.

5. **بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Building confidence and security in the use of ICTs**: إن تعزيز إطار الطمأنينة الذي يشمل أمن المعلومات وأمن الشبكات والتصديق وصون الخصوصية وحماية المستهلك، شرط أساسي لا غنى عنه لتنمية مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب الأمر إشاعة ثقافة عالمية للأمن السيبراني Global culture of cyber-security وتطويرها وتنفيذها، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات الخبرة الدولية. وينبغي دعم هذه الجهود بمزيد من التعاون الدولي. وأخيرًا ينبغي تناول مسألة الرسائل الاقتحامية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة.

6. **البيئة التمكينية(المساعدة) Enabling environment**: لابد لمجتمع المعلومات من بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي. وتشمل البيئة التمكينية العناصر الآتية: الإدارة الرشيدة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – سيادة القانون، واقترانها بوجود سياسة داعمة شفافة تشجع المنافسة وتكون محايدة تكنولوجيًا ويمكن التنبؤ بها – توفر بيئة دولية ديناميكية وتمكينية تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي – إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل هام يمكّن من تحقيق النمو من خلال ما توفره من مكاسب في الكفاءة وزيادة في الإنتاجية، لاسيما في المنشآت الصغيرة والمتوسطة – حماية الملكية الفكرية Intellectual Property protection عنصر هام من عناصر تشجيع الابتكار والإبداع في مجتمع المعلومات – الإدماج الكامل للجهود والبرامج المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية – توحيد المقاييس هو إحدى اللبنات الأساسية في بناء مجتمع المعلومات. وينبغي التركيز بشكل خاص على وضع واعتماد مقاييس دولية. وترمي المقاييس الدولية إلى توفير بيئة يستطيع فيها المستهلكون النفاذ إلى الخدمات في شتى أنحاء العالم بغض النظر عن التكنولوجيا التي تدعمها – إدارة طيف الترددات الراديوية Radio frequency spectrum بما يحقق الصالح العام ويتفق مع مبدأ الشرعية، ومع الاحترام الكامل للقوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة – توفير بيئة عمل آمنة ومأمونة وصحية وملائمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحترم المعايير الدولية ذات الصلة – ينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعًا منصفًا للموارد وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت مع مراعاة اعتبار تعدد اللغات.

7. **تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: منافعها في جميع جوانب الحياة**: ينبغي أن يكون الهدف من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها هو تحقيق فوائد في كل جوانب حياتنا اليومية. وتنطوي تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أهمية في العمليات والخدمات الحكومية

والرعاية الصحية والمعلومات الصحية والتعليم والتدريب والعمل وتوفير فرص العمل والأعمال التجارية والزراعة والنقل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية ومنع الكوارث. والثقافة، واستئصال الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها. وينبغي أن تكون التطبيقات سهلة الاستعمال ومتاحة للجميع بتكلفة معقولة، وأن تكون مكيفة للاحتياجات المحلية من حيث اللغة والثقافة. وأن تدعم التنمية المستدامة. ولهذا الغرض ينبغي أن تؤدي السلطات المحلية دورًا رئيسيًا في توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح مواطنيها.

8. **التنوع الثقافي Cultural diversity والهوية الثقافية Cultural identity، والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي Local Content**: وقد تم تحديد الأسس التالية لقيام مجتمع المعلومات: احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يعزز احترام هذه المفاهيم، وأن يشجع الحوار بين الثقافات والحضارات مع إشارة صريحة لإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي وأهميته في دعم وإثراء مجتمع المعلومات. إعطاء أولوية عالية لإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة ونشره، والحفاظ عليه مع إيلاء الاهتمام اللازم إلى تنوع مصادر الأعمال الإبداعية، والاعتراف الواجب بحقوق المؤلفين والفنانين. ومن الضروري تعزيز إنتاج شتى أنواع المحتوى – التربوية أو العلمية أو الثقافية أو الترفيهية – بلغات وأنساق متنوعة والنفاذ إليها، لأن تطوير محتوى محلي يناسب الاحتياجات المحلية أو الإقليمية يشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويحفز مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية والهامشية. كما أن الحفاظ على التراث الثقافي هو عنصر حاسم في تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه.

9. **وسائط الإعلام Media**: الالتزام بمبادئ حرية الصحافة وحرية المعلومات وكذلك بمبادئ الاستقلال والتعددية والتنوع في وسائط الإعلام – تؤدي وسائط الإعلام التقليدية بجميع أشكالها دورًا هامًا في مجتمع المعلومات – تشجيع تنوع ملكية وسائط الإعلام بما يتفق مع القوانين الوطنية، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

10. **الأبعاد الأخلاقية Ethical dimensions لمجتمع المعلومات**: احترام السلم والدفاع عن القيم الأساسية مثل الحرية والمساواة والتضامن والتسامح والمسئولية المشتركة واحترام الطبيعة – مراعاة العدالة وكرامة الإنسان وقيمته – توفير أقصى حد ممكن من الحماية للأسرة، لتمكينها من أداء دورها الحاسم في المجتمع – احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين، بما في ذلك الخصوصية الشخصية والحق في حرية الفكر والضمير والدين، تمشياً مع الصكوك الدولية ذات الصلة – مناهضة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض سيئة؛ مثل الأعمال غير المشروعة، وغير ذلك من الأعمال المدفوعة بدافع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكراهية والعنف، وجميع

أشكال الاعتداء على الأطفال، بما فيها اشتهاء الأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية. والاتجار بالأشخاص واستغلالهم.

11. **التعاون الدولي والإقليمي:** إن مجتمع المعلومات عالمي الطابع في جوهره. ومن ثم لابد من تدعيم الجهود الوطنية. بإقامة تعاون دولي وإقليمي فعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، الالتزام "بجدول أعمال التضامن الرقمي" الوارد في خطة العمل، إن الهدف المتفق عليه عالميًا هو المساهمة في سد الفجوة الرقمية، وتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد فرص رقمية وتسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية – الرغبة في إنشاء صندوق طوعي دولي هو "صندوق التضامن الرقمي" Digital Solidarity Fund – التعاون الوثيق داخل الأقاليم – مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نموًا والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول، من خلال تعبئة التمويل من كل المصادر وتوفير المساعدة المالية والتقنية وإيجاد بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا بما يتسق مع مقاصد إعلان المبادئ وخطة العمل – أهمية دور الاتحاد الدولي للاتصالات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متمثلاً في تقديم المساعدة على سد الفجوة الرقمية Bridging the digital divide والتعاون الدولي والإقليمي، وإدارة طيف التردد الراديوي، ووضع المعايير ونشر المعلومات.

5- ما عناصر البنية التحتية للمعلومات والاتصالات ؟

بالرغم من تركيز وثيقة المبادئ على ثلاث قضايا تتعلق بالبنية التحتية للمعلومات والاتصالات Information and communication infrastructure. وهي: التوصيلية Connectivity، والسياسات Policies، ونقاط نفاذ الجمهور ICT public access points في المناطق المحرومة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن **وثيقة خطة العمل** جاءت أكثر تفصيلا وأكدت على **أن البنية التحتية عامل محوري للوصول إلى هدف الشمول الرقمي، الذي يمكّن من تحقيق نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نفاذًا شاملاً ومستدامًا في كل مكان وبتكلفة معقولة.** وقد استعرضت خطة العمل النقاط الآتية ضمن البنية التحتية للمعلومات والاتصالات:[19]

- ✓ سياسة إنمائية وطنية National development policy تدعم بيئة تمكينية وتنافسية للاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إنشاء خدمات جديدة.
- ✓ استراتيجيات إلكترونية وطنية National e-strategy توفر الآتي:

  o ترسم سياسات ملائمة للنفاذ الشامل ووسائل تنفيذها، وتشمل مؤشرات لتوصيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

---

[19] خطة العمل (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/5-A) مصدر سابق. ص3-4

o تحسين توصيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المدارس والجامعات والمؤسسات الصحية، والمكتبات ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية والمتاحف والمؤسسات الأخرى المفتوحة أمام الجمهور.

o معالجة الاحتياجات الخاصة لكبار السن والمعوقين والأطفال. ولاسيما الأطفال المهمشين والمجموعات المحرومة والضعيفة الأخرى، من خلال تدابير تشمل التدابير التعليمية والإدارية والتشريعية الملائمة لكفالة إدماجهم الكامل في مجتمع المعلومات.

✓ وضع استراتيجيات لزيادة التوصيلية العالمية بتكلفة معقولة، وهو ما يسهل تحسين النفاذ.

✓ استحداث وتدعيم بنية تحتية للشبكات عريضة النطاق Broadband network infrastructure على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك استخدام الأنظمة الفضائية وغيرها من الأنظمة.

✓ دعم الدراسات التقنية والتنظيمية والتشغيلية التي يقوم بها الاتحاد الدولي للاتصالات، والتي تقوم بها المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

✓ تشجيع تصميم وإنتاج معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليتمكن الجميع، بمن فيهم كبار السن والمعوقون والأطفال، والأطفال المهمشون خاصة، وغير هؤلاء من المجموعات المحرومة والضعيفة، من النفاذ إليها بسهولة وبتكلفة معقولة، والنهوض بتنمية التكنولوجيات والتطبيقات والمحتوى، بما يلبي احتياجاتهم.

✓ القيام من أجل تخفيف التحديات التي تمثلها الأمية، باستحداث تكنولوجيات معقولة التكلفة وسطوح بينية حاسوبية غير نصية، لتيسير نفاذ الناس إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

✓ التشجيع على استعمال القدرات اللاسلكية غير المستعملة. بما في ذلك القدرات الفضائية، في البلدان المتقدمة وخصوصًا في البلدان النامية، لتأمين النفاذ في المناطق النائية.

✓ تحقيق التوصيلية المثلى بين شبكات المعلومات الكبرى، من خلال التشجيع على إنشاء وتنمية شبكات مركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط تبادل الإنترنت على الصعيد الإقليمي؛ لتخفيض تكاليف التوصيل البيني وتوسيع النفاذ إلى الشبكات.

✓ تشجيع وتعزيز الاستعمال المشترك للوسائط التقليدية والتكنولوجيات الجديدة.

6: من هم أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات ؟ وما هي أدوارهم المنتظرة ؟[20]

1. الحكومات تؤدي دورًا أساسيًا في وضع وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة ومستدامة تستشرف آفاق المستقبل. وينبغي للقطاع الخاص والمجتمع المدني الاضطلاع بدور استشاري هام، بالتحاور مع الحكومات، في وضع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية.

---

[20] خطة العمل (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/5-A) مصدر سابق، ص1.

2. **القطاع الخاص** والتزامه بتطوير ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء فيما يتعلق بالبنى التحتية أو المحتوى أو التطبيقات. والقطاع الخاص ليس مجرد طرف فاعل في السوق، ولكنه يضطلع أيضًا بدور في سياق أوسع للتنمية المستدامة.
3. **المجتمع المدني** ومشاركته مسألة لا تقل أهمية في إنشاء مجتمع معلومات منصف، وتنفيذ المبادرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.
4. **المؤسسات الدولية والإقليمية**، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، دور رئيسي في إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الإنمائية، وإتاحة الموارد الضرورية لبناء مجتمع المعلومات ولتقييم التقدم المحرز.

7- غايات وأهداف ومقاصد قريبة المدى لعام 2005م:

تضمنت خطة العمل الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات مجموعة من الالتزامات المحدد لها عام 2005م للوفاء بها، وتشمل الآتي:

- صياغة **استراتيجيات إلكترونية** وطنية في جميع البلدان، تشمل ما يلزم من بناء القدرات البشرية، وتأخذ في اعتبارها الظروف الوطنية المختلفة.
- تشجيع كل بلد على إنشاء **شراكة واحدة فعّالة على الأقل بين القطاعين العام والخاص** أو شراكة بين قطاعات متعددة كنموذج يحتذي به للأعمال المستقبلية.
- أن تضع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ذات الصلة **استراتيجيات خاصة بها لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة**، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.
- المشاركة الكاملة والنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة ومشاركة المنظمات والمحافل الحكومية المشتركة والدولية **لبحث موضوع إدارة الإنترنت** وتقديم مقترحات لاتخاذ ما يلزم بشأنه، من حيث: صياغة تعريف عملي لإدارة الإنترنت، تعيين قضايا السياسة العامة التي تتصل بإدارة الإنترنت، صياغة فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الحكومية المشتركة والدولية القائمة وغيرها من المحافل، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة، وأخيرًا إعداد تقرير عن نتائج هذا النشاط لعرضه على المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس في عام 2005 للنظر فيه واتخاذ ما يلزم بشأنه.

8- غايات وأهداف ومقاصد بعيدة المدى لعام 2015م:[21]

تضمنت خطة العمل الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات مجموعة من الالتزامات المحدد لها عام 2015م للوفاء بها. وتشمل الآتي:

1. توصيل القرى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية؛
2. توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
3. توصيل المراكز العلمية والبحثية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
4. توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف، ومكاتب البريد والأرشيفات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
5. توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
6. توصيل جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعناوين البريد الإلكتروني.
7. تكييف جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية؛ لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات، مع مراعاة الظروف الوطنية.
8. تأمين نفاذ جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية.
9. التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت.
10. تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أماكن قريبة.

ولنا ملاحظة على الأهداف والغايات السابقة تكمن في أن نسبة 80٪ منها تهتم بتحقيق الاتصال والنفاذ لخدمات المعلومات والاتصالات في مجالات مختلفة, بينما ركزت النسبة القليلة المتبقية على مراجعة المناهج الدراسية وتطوير المحتوى وتنوع لغات نشره.

9- ركيزتان هامتان لمجتمع المعلومات:

9-1 الفرد الواعي معلوماتيًا نواة مجتمعات المعلومات:

هل يمكن للمجتمعات أن تتطور وتصبح مجتمعات معلومات والفرد الذي هو نواة المجتمع لا يزال يعاني من الأمية المعلوماتية والقصور الشديد في الوعي والإدراك المعلوماتي؟

---

[21] المصدر السابق, ص 2.

هل يمكن للمعاملات التجارية أن تتطور وتصبح تجارة إلكترونية, والفرد الذي هو الطرف الجوهري والمحرك الرئيس للعملية التجارية سواء كان تاجراً أو مستهلكاً للمنتج التجاري لا يزال يعاني من الأمية المعلوماتية, والقصور الشديد في الوعي والإدراك المعلوماتي؟

تؤكد معظم الكتابات على أن تطوير الحكومات الإلكترونية يعد مطلبًا أساسيًا من مطالب نجاح التجارة الإلكترونية. وخصوصًا فيما يتعلق منها بالمعاملات بين الشركات والحكومة.

إن مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع Governance قد برز للتعبير عن العلاقة المعقدة بين جهاز الدولة والحكم من ناحية، والقطاع الخاص من ناحية أخرى، ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية ثالثة.

هل يمكن للمعاملات والخدمات الحكومية أن تتطور وتصبح حكومة إلكترونية. والفرد الذي هو الطرف الجوهري والمحرك الرئيسي للمعاملات الحكومية سواء كان موظفًا حكوميًا أو مواطنًا أو مقيمًا داخل الدولة لا يزال يعاني من الأمية المعلوماتية. والقصور الشديد في الوعي والإدراك المعلوماتي؟

يكمن الاستثمار الحقيقي في برامج الوعي أو المهارات المعلوماتية التي تستهدف المواطن في مراحله العمرية المختلفة. وهكذا تكون البداية من الطفل!

ونتساءل ماذا أعددنا من خطط وبرامج للتوعية المعلوماتية لأطفالنا ؟ ما مضمون المناهج الدراسية في المستويات التعليمية المختلفة في مدارسنا؟ وهل أخذت بعين الاعتبار الوعي المعلوماتي؟ حقيقة إن الوعي المعلوماتي مهارة المستقبل(الحياة) Information Literacy is a life skill . وتنبهنا الدراسة المسحية الشاملة الصادرة حديثًا عن الفجوة الرقمية عالميًا إلي أن المؤشرات الرقمية لا تكفي وحدها لتقديم صورة حقيقية عن الانتشار الرقمي أو الوضع والاستعدادات الإلكترونية للدول. وإنما لابد من تقييم ما أسمته الدراسة بالاستعداد الإلكتروني E-readiness assessment لكل دولة. حيث يهدف هذا التقييم إلي قياس درجة استعداد الدولة للمشاركة في اقتصاد المعلومات أو المجتمع المعلوماتي. وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية: كيف يستخدم الأفراد التقنية في الحياة اليومية؟ ما تأثير التقنية على الأفراد وعلى المجتمعات ككل في ظل استخدامات تجارية. وتعليمية, وحكومية, واجتماعية, وصحية.[22]

لقد استخدم الباحثون والمهتمون بالمعلومات عدة مصطلحات للتعبير عن الأمية المعلوماتية نذكر منها: الوعي المعلوماتي أو الأساس المعلوماتي أو الثقافة المعلوماتية كمقابل عربي للمصطلح الأجنبي Information Literacy والذي يمكن ترجمته حرفيًا بمحو الأمية المعلوماتية.

ولعلني لا أبالغ في التأكيد على ارتباط هذه الصحوة للاهتمام بمحو الأمية المعلوماتية بالانتشار والنمو المتزايد للمعلومات ومصادرها وشبكاتها، لدرجة تشعر المستفيد بخطر وقوعه في مصيدة أو شباك معلوماتية.

---

[22] Bridges.org.(2001) Spanning the Digital Divide: Understanding and Tackling the Issues. Available at: http://www.bridges.org/spanning/report.html

وتأكيدًا على مظاهر هذه الصحوة تلك الدراسة المنشورة التي تحمل عنوانا يفيد بأن الوعي المعلوماتي بمثابة البطاقة الذكية التعليمية للقرن الحادي والعشرين The 21st century educational smartcard .[23]

إن الثقافة المعلوماتية مطلبا هاما لكل فرد في مجتمع المعلوماتية الذي نعيشه اليوم. وهناك من يعتبر الثقافة المعلوماتية نوع من التعليم الذي يتصف بالاستمرارية والدوام مدى الحياة lifelong learning . فالثقافة المعلوماتية مجموعة من المهارات المرنة التي تتجاوب مع التطورات والتغييرات، وهي ترتبط ارتباطا مباشرا بمهارات التفكير الناقد البناء، وقيمة المعلومات وأخلاقية استخدام المعلومات واستهلاكها.[24]

إن محو الأمية المعلوماتية مسئولية مشتركة يتقاسمها العديد من الأطراف والمؤسسات. وتأتي مرافق المعلومات، وخاصة تلك العاملة في خدمة الأهداف التعليمية في مقدمة المؤسسات وعلى عاتق المكتبات المدرسية يقع العبء الأكبر في ذلك، وللمكتبات الجامعية دورها المكمل لدور المكتبات المدرسية، كما أن للمكتبات العامة أيضًا دورها المساند والمدعم لدور المكتبات التعليمية. كذلك يمكن للمؤسسات التربوية والتعليمية – على اختلاف مستوياتها وتنوع اهتماماتها التخصصية – أن تسهم في هذا النشاط بالتعاون مع مرافق المعلومات.[25]

2-9 المحتوى الفكري الإلكتروني العربي بين أصالة الموروث وأصداء التبعية العالمية:

المحتوى هو الأساس في اقتصاد المعرفة. ومع أن التركيز قد انصب حتى الآن على إرساء البنى التحتية الأساسية لمجتمع المعلومات، فقد أيقن الجميع أن المحتوى هو التحدي الحقيقي القادم. وهو أهم مقومات هذا المجتمع بلا منازع.[26] كما يشتمل المحتوى على نتاج صناعتي النشر الورقي والإلكتروني، والإنتاج الإعلامي والفني، والتطبيقات البرمجية.

هناك نقطة ضعف متأصلة في معظم الجهود والمحاولات التي تستهدف الفجوة الرقمية. وهي التركيز التام علي إتاحة الوصول، أو تيسير الوصول إلي الإنترنت وغيرها من تقنيات المعلومات بصرف النظر عن المحتوى أو المضمون المتاح لهم نتيجة لهذا الوصول والاستخدام للحاسبات.[27]

---

[23] نعيمة حسن جبر(1999) تأثير الإنترنت في تعليم المكتبات والمعلومات. ورقة بحث ضمن أعمال المؤتمر السنوي السابع لفرع الخليج العربي لجمعية المكتبات المتخصصة بمسقط، سلطنة عمان من 27 إلى 29 أكتوبر 1999 .مسقط: جامعة السلطان قابوس، ص ص 167-188

[24] المصدر السابق, ص 168

[25] حشمت قاسم(1994) المعلومات والأمية المعلوماتية في مجتمعنا المعاصر, مصدر سابق، ص29

[26] الأمم المتحدة. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2003) مبادرة المحتوى العربية Arabic Content Initiative.- E/ESCWA/ICTD/2003/WG.2/22- ص1

[27] Toglang, Kevin .- Content and the Digital Divide, what do people want? Available at: http://www.digitaldividenetwork.org/content/stories/index.cfm?key=14

وهناك تأكيد علي أهمية هذا الثالوث للمحتوى الإلكتروني، ويتكون من: مضمون، ولغة، وأسلوب العرض يتسم بالسهولة والبساطة في تحقيق نتائج إيجابية للمستفيدين، ويتوجب علينا أن نضيف إلى ما سبق العنصر البشري المنتج والمستهلك لكافة أشكال المحتوى الإلكتروني والمستفيد من تطبيقات وخدمات المعلومات والاتصالات.

ويبين الشكل (1) أهم بنود المحتوى:

الشكل (1) أهم بنود المحتوى[28]

إطار ١- أهم بنود المحتوى

نشر ورقي	إنتاج إعلامي وفني	نشر علمي وتكنولوجي	نشر إلكتروني	برمجيات
كتب	تسجيلات الموسيقى	دوريات علمية	وسائط متعددة	برمجيات التطبيقات
صحف ومجلات	مواد الإنتاج	براءات الاختراع	بنوك الصور	برمجيات زيادة الإنتاجية
وثائق التراث	البرامج التلفزيونية مواد الإنتاج التلفزيوني	كتالوجات المنتجات	صفحات مواقع الويب	ألعاب الفيديو
الوثائق الحكومية	الأفلام	التصميم	قواعد البيانات	معلومات الأفراد
وثائق أنشطة الأعمال	المسرحيات	أدلة التشغيل والصيانة	معاجم وقواميس ودوائر المعارف الإلكترونية	بيانات شخصية
معاجم وقواميس ودوائر المعارف الإلكترونية	نتاج الإبداع التشكيلي			مكتبات وملفات خاصة

ويسود اعتقاد متنامٍ أن إنتاج المحتوى الرقمي سيقوي من الاقتصاد الذي تقوده المعرفة. ويغذي في المقابل مجتمع المعلومات. ويمثل المحتوى قطاعًا هامًا في اقتصاد المعرفة. ويجب التركيز على صناعة المحتوى المصنوع داخليًا بما في ذلك محطات الإذاعة والمعلمين والصحفيين وصناع الأفلام والأكاديميين.[29]

1-2-9 جائزة القمة العالمية للمحتوى الإلكتروني والإبداع:

في مارس 2003م صدرت وثيقة تعلن عن تخصيص جائزة عالمية للتميز في المحتوى الإلكتروني بعنوان جائزة القمة العالمية World Summit Award (WSA)، وقد ساهم في دعم هذه الفكرة كل من إدارة القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والأكاديمية الأوروبية للوسائط الرقمية، والمركز الدولي للوسائط الحديثة وشبكة EUROPRIX.[30]

وقد أشارت الوثيقة إلى الأهداف الآتية من الجائزة:

- تأسيس معايير للجودة في قطاع المحتوى الإلكتروني وتطبيقاته التي تستهدف إضافة قيمة للمستفيدين.
- تعزيز تطبيقات الوسائط المتعددة ذات الجودة الموجهة لفئات معينة من المستفيدين، أو الموجهة لأغراض أو استخدامات محددة.

---

[28] الأمم المتحدة. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2003) مبادرة المحتوى العربية Arabic Content Initiative.- E/ESCWA/ICTD/2003/WG.2/22- ، ص2

[29] جامعة الدول العربية . الأمانة العامة. مشروع جدول أعمال الاجتماع السابع عشر للفريق العربي المكلف بالتحضير للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات.(2005) القاهرة 7-10مايو 2005م. للتنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي. ص21

[30] World Summit Award for e-content and creativity/ World Summit Award office, EADiM, ICNM, March 2003.

- توفير آلية للقائمين على إنشاء وإنتاج المحتوى لإثبات تميز وتفوق منتجاتهم وتطبيقاتهم بصرف النظر عن عائدات المبيعات والتسويق.
- دعم تطوير المحتوى وخدمات الشبكات العالمية وتحسين مستواها.

وقد تم تحديد الفئات الثماني الآتية للمحتوى الإلكتروني الذي يمكن التقدم به للجائزة:

1- الحكومة الإلكترونية e-Government
2- التعلم الإلكتروني e-Learning
3- الثقافة الإلكترونية e-Culture
4- الأعمال الإلكترونية e-Business
5- الصحة الإلكترونية e-Health
6- المشاركة الاجتماعية (الاحتواء) الإلكترونية e-Inclusion
7- العلوم الإلكترونية e-Science
8- الترفيه الإلكتروني e-Entertainment

9-2-2 جائزة البحرين للمحتوى الالكتروني [31]

بعد النجاح الكبير لمشاركة (جمعية البحرين للإنترنت) المميزة في جائزة القمة العالمية التي أجريت خلال العام 2003 لاختيار أفضل المنتجات الإلكترونية على مستوى العالم، وبعد الإنجاز المتميز الذي تمثل في فوز موقع وزارة التجارة البحرينية ضمن أفضل خمسة أعمال في مجال الحكومة الإلكترونية على مستوى العالم. أعلن وزير التجارة بمملكة البحرين السيد علي صالح الصالح يوم السبت 8 مايو 2004، عن البدء في إطلاق (جائزة البحرين للمحتوى الإلكتروني) بالتعاون مع جمعية البحرين للإنترنت، لتكون بذلك أول مسابقة من نوعها في مملكة البحرين تهدف إلى تشجيع الإبداع في إثراء المحتوى الإلكتروني المحلي. ولقد صدر قرار سعادة وزير التجارة رقم (2) لسنة 2004، بإنشاء لجنة مشتركة بين وزارة التجارة وجمعية البحرين للإنترنت لتنظيم هذه المسابقة على مستوى مملكة البحرين لتكون حافزًا للإبداع الإلكتروني البحريني. وتعتبر المسابقة الامتداد البحريني لجائزة القمة العالمية WSA، حيث سيتم ترشيح العمل الفائز من كل تصنيف في المسابقة العالمية للعام 2005. وقد تم تحديد أنواع الأعمال الإلكترونية التي من الممكن المشاركة بها في الآتي:

- ✓ المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت.
- ✓ المواقع الإلكترونية الخاصة على الإنترنت.
- ✓ برمجيات على أقراص مدمجة (الوسائط المتعددة)
- ✓ برمجيات منفذة على الأجهزة التي تعمل بلمس الشاشة (Kiosk)

---

[31] جائزة البحرين للمحتوى الإلكتروني على الموقع الآتي:
http://user1054379.wx17.registeredsite.com/bea/ar/award.asp

✓ برمجيات الهواتف النقالة والمساعدات الرقمية.

✓ ألعاب فيديو أو ألعاب إلكترونية على مختلف الأنظمة والأجهزة.

وقد التزمت المسابقة بالفئات الثمانية نفسها المشار إليها أثناء الحديث عن جائزة القمة العالمية. هذا ويتم تحكيم المنتجات الإلكترونية حسب المعايير العالمية المعتمدة في هذه الصناعة، والمستخدمة في النسخة العالمية للجائزة وهي:

✓ جودة وشمولية المحتوى من حيث العمق والأصالة.

✓ سهولة استخدام العمل وتصفحه والإبحار فيه.

✓ استخدام القيم المضافة من خلال التفاعلية والوسائط المتعددة.

✓ جاذبية التصميم واستخدام المؤثرات الصوتية والبصرية.

✓ الجودة الحرفية (التقنية).

✓ الأهمية الاستراتيجية للعمل في تطوير مجتمع المعلوماتية على مستوى العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن جائزة البحرين للمحتوى الإلكتروني مفتوحة لكل جهة (شركة أو منظمة أو فرد) تعمل في مجال صناعة المحتوى الإلكتروني، ولها وجود في مملكة البحرين, كما يجب أن يكون العمل منفذًا من قبل جهة بحرينية جزءًا أو كلاً موافقًا للتقاليد والعادات والأخلاق المرعية في مملكة البحرين, ويقدم بأي لغة معتمدة في الأمم المتحدة. ويبقى السؤال لماذا لم يشترط في الأعمال المقدمة لنيل الجائزة أن تكون باللغة العربية وبأي لغة أخرى معتمدة في الأمم المتحدة, وهكذا نضمن العمل على رفع مستوى المحتوى الإلكتروني العربي ؟

3-9 مبادرة المحتوى العربية:

تمت صياغة مبادرة المحتوى العربية هذه تنفيذًا لتوصيات اجتماع الخبراء حول تعزيز المحتوى الرقمي العربي الذي عقد في بيروت من 3 إلى 5 يونيو 2003م. فقد شكل في ختام هذا الاجتماع "منتدى المحتوى العربي" الذي ضم الخبراء المشاركين وكلفت إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا بمهام الأمانة الفنية لهذا المنتدى, علمًا أن هدفه الأساسي هو تعزيز المحتوى الرقمي على شبكة الإنترنت والوسائط الرقمية الأخرى. كما اعتمد أيضًا في اجتماع الخبراء الإطار العام لمبادرة طرحت من قبل الدكتور نبيل علي عبد العزيز وسميت مبادرة المحتوى العربية, تهدف إلى إنشاء صناعة المحتوى في المنطقة العربية ويشكل المحتوى الرقمي العربي أهم دعائمها.[32]

وقد صدرت مبادرة المحتوى العربية عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في 12 ديسمبر 2003م, وقد تألفت من قسمين رئيسيين, تناول أولهما أهمية صناعة عربية للمحتوى من حيث الوضع الراهن

---

[32] الأمم المتحدة. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2003) مبادرة المحتوى العربية . Arabic Content Initiative.- E/ESCWA/ICTD/2003/WG.2/22- 17ص

والدوافع الرئيسية والفرص المتاحة. بينما تناول القسم الثاني المبادرة نفسها من حيث المنطلقات والأهداف والإطار العام والمهام والمخرجات.

كما وردت ضمن وثيقة "مبادرة المحتوى العربية". وقد حددت الوثيقة مجموعة من العوامل التي تحول دون قيام صناعة عربية مزدهرة للمحتوى، وتشمل الآتي:

1. غياب استراتيجية عربية لصناعة المحتوى،
2. ضمور العرض وضعف الطلب،
3. ضعف جهود البحوث والتطوير الخاصة بصناعة المحتوى،
4. إنتاج إعلامي وفني ضعيف،
5. نقص حاد في الموارد البشرية اللازمة لصناعة المحتوى،
6. ضعف البيئة التمكينية لمساهمة القطاع الخاص في صناعة المحتوى.
7. التبعية "المحتواتية".

وتؤكد الوثيقة على مدى أهمية إقامة صناعة عربية للمحتوى ومدى تعدد الجوانب المتعلقة بتحقيق هذه المهمة الحيوية التي سيتوقف عليها مصير تنمية المجتمعات العربية معلوماتيًا. وتهدف "مبادرة المحتوى العربية" إلى الآتي:

الهدف الأول: تطوير صناعة المحتوى العربية للتمتع بالميزات اللازمة للاستمرار والمنافسة.

الهدف الثاني: تحديد استراتيجية عربية لصناعة المحتوى، ووضع خطة إجرائية تتضمن عدة مشاريع عربية لصناعة المحتوى، ودعم تنفيذها في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وقد حددت المبادرة أربع مهام رئيسية لها على النحو الآتي:

1. صياغة استراتيجية عربية لصناعة المحتوى.
2. وضع خطة إجرائية لدفع صناعة المحتوى العربية، وتحديد المشاريع الاستراتيجية وترتيب أولوياتها.
3. الحصول على مساندة المنظمات الدولية والإقليمية لتمويل تنفيذ الخطة والمشاريع الاستراتيجية.
4. إقلاع بعض المشاريع الاستراتيجية لصناعة المحتوى.

كما تجدر الإشارة إلى أن المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات أثناء دورته السادسة عشر التي عقدت بدمشق خلال الفترة 25-26 نوفمبر 2004م قد اتخذ قرارًا بتشكيل مجموعة خبراء من الدول العربية الراغبة، برئاسة جمهورية مصر العربية، لإبراز المحتوى العربي في إطار فعاليات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات. حيث يقوم الفريق بتجميع التجارب والمبادرات العربية الناجحة في مجالات إنتاج وتطوير المحتوى بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اقتدار)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

(الإسكوا) على أن يتم الاستفادة من الورقة السورية بشأن المحتوى العربي في المرحلة الثانية من القمة (تونس– نوفمبر2005م) على أن تقوم مجموعة الخبراء بتقديم مقترحات عملية قبل انعقاد الاجتماع رفيـع المسـتوى في القاهرة في الفترة 8–10 مايو 2005م.

وقد اجتمع خبراء المحتوى بالقاهرة خلال الفترة 9–10 أبريل 2005م بـدعوة مـن الأمانـة العامـة لجامعـة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمـائي (اقتـدار). واتخـذت مجموعـة مـن التوصـيات العاجلـة وأخـرى متوسطة المدى. ومن أبرز التوصيات العاجلة ما يلي:

1. متابعة إنشاء دليل للمواقع العربيـة(باحـث) والاسـتفادة مـن الأدلـة الأخـرى الموجـودة مثـل "مفهـوم" و"القرار العربي".
2. إنشاء منبر Forum يساعد على تبـادل الخـبرات خاصـة في مجـال البرمجيـات، مـع التركيـز علـى المفتوحة منها، وعلى دفع صناعة المحتوى في الوطن العربي بشكل عام.
3. الأخذ بالاعتبار جميع المبادرات التي تقوم بها المنظمات الإقليمية والدولية(يونسكو –الإليكسو– أسكوا – اقتدار – الاتحاد الدولي للاتصالات)
4. وضع دراسة اقتصادية لسوق المحتوى العربي الرقمي في البلاد العربية.
5. تطوير نموذج اقتصادي لسوق وصناعة المحتوى، يسمح بتطوير المحتوى العربي على أرضية واقعية، مع تحديد مجالات الخدمة العامة والمجالات الأخرى الربحية، التي يجب إطـلاق عمـل القطـاع الخـاص فيها.

ونختم هذا الموضوع بطرح الأسئلة الآتية:

- ✓ ما أهمية إنشاء أكبر شبكة للمياه لنقل مياه غير صالحة للشرب أو ملوثة؟
- ✓ ما أهمية الهاتف دون وجود معلومـات تتسـم بفوريـة نقلـها، وتفقـد قيمتهـا وأهميتهـا مـع تقادمها؟
- ✓ ما قيمة الحاسب الآلي دون وجود برمجيات مفيدة؟
- ✓ ما أهمية الحاسب الآلي دون وجود من يجيد استخدامه؟
- ✓ ما أهمية الطابعة دون وجود أوراق يطبع عليها؟
- ✓ ما أهمية الطابعة دون وجود معلومات نحتاج لطباعتها على الورق؟

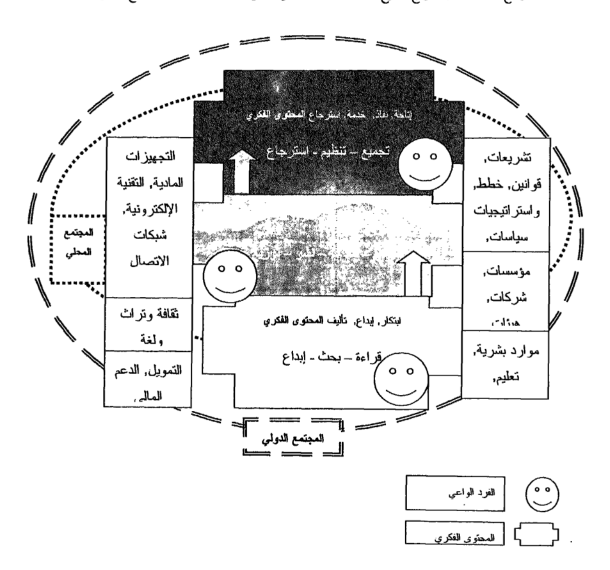
10– البنية التحتية للمعلومات والاتصالات – نموذج مقترح:

لقد توزعت مقومات البنية التحتية للمعلومات والاتصالات في وثائق القمة العالمية لمجتمع المعلومات على أكثر من فقرة تحمل عناوين مختلفة، نذكر منها: المبادئ الأساسية لمجتمع المعلومات، وما تضمنته من بنيـة تحتيـة وبنـاء قدرات ونفاذ للمعلومات، وبيئة تمكينية وثقة وأمن وتنوع ثقافي، وأبعاد أخلاقية وتعاون وتوحيد معايير.

ونوضح من خلال المعادلة الآتية أبرز مقومات مجتمع المعلومات:

مناخ / بيئة مساعدة (محلية/عالمية) + ركائز البنية التحتية للمعلومات والاتصالات + محتوى فكـري أصيل (إلكتروني) + مواطن واعٍ معلوماتيًا = مجتمع معلومات

يوضح الشكل (2) نموذج مقترح للبنية التحتية للمعلومات والاتصالات الداعمة لمجتمع المعلومات:



شكل (2) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات

جذور قضية فهرسة ملفات الإنترنت

د.زين عبد الهادي

Zhady41@arado.org.eg

مقدمة:

تمثل قضية فهرسة مصادر المعلومات المتاحة على الإنترنت Internet Resources Cataloging واحدة من أهم القضايا التى طرحت فى عالم المكتبات والمعلومات خلال العقد السابق، واستمرت أصداؤها فى هذا العقد أيضًا، وربما كان الدافع وراء انفجار هذه القضية هو ظهور شبكة الإنترنت فى مطلع النصف الأول من التسعينيات، وإن كان يلاحظ أن الإرهاصات الأولى لهذه المشكلة تعود لبداية الستينيات مع انتشار العمل على أجهزة الحاسب وبداية الثمانينيات. مع بدء استخدام الأقراص الضوئية، لكن الأمور بلغت أوجها مع انطلاق شبكة الإنترنت، مما طرح معه إشكاليات جديدة تمامًا على مجتمع المكتبات والمعلومات.

ربما يمثل العمل الذي نشرته بريسيلا كابلان[1] تحت عنوان فهرسة مصادر الإنترنت واحدًا من الأعمال الأولى التى نشرت حول هذه القضية، وقد أرجعت الاهتمام بهذه القضية إلى ورقة العمل التى نشرتها ماربى MARBI[*] عام 1991 حول العناصر الأساسية التى يمكن الاعتماد عليها فى فهرسة ملفات الإنترنت. وقد أشارت فى المقترح الذي يحمل رقم 93-4 إلى التغييرات المطلوبة والعناصر الإضافية التى يمكن أن تضاف للتسجيلة الببليوجرافية لتتوافق مع مصادر البيانات الإلكترونية مثل الدوريات الإلكترونية والملفات المتاحة على الإنترنت. وتعود جذور هذا المقترح إلى عام 1991 حينما تقدمت (ماربى) بورقة عمل تحمل رقم 49 أوصت فيها بمجموعة من عناصر البيانات التى يمكنها أن تصف الملفات المتاحة على الخط المباشر[2]. وقد تمت الإشارة فيه إلى أنه فى بداية حقبة الثمانينيات تم تطوير (فما) لاستيعاب عناصر الوصف المتعلقة بالملفات الإلكترونية سواء للملفات أو البرمجيات التى تقوم بتشغيلها. وأن الأمر تطور بشكل أكثر تعقيدًا الآن بحيث يجب التعامل مع تلك الملفات عن بعد خاصة فيما يتعلق بقضية الوصول access حيث لم تحظ هذه.

---

[1] Caplan, Priscilla. "Cataloging Internet Resources." The Public- Access Computer Systems Review, no. 2 (1993): 61-66. also available on: http://info.lib.uh.edu/pr/v4/n2/caplan.4n2

- ماربى واحدة من لجان الجمعية الأمريكية للمكتبات مهمتها اقتراح العناصر والحقول التى يمكن وضعها فى فما Marc للمواد والمصادر الإلكترونية وما شابهها، وهى تقوم بتقديم النصح للجان الكونجرس المسئولة عن ذلك، والعمل المشار إليه هو:

[2] Marbi . Dictionary of Data Elements for Online Information Resources. (Marbi Discussion Paper No. 49).1991.
URL: http://www.ifla.org/documents/libraries/cataloging/marbi49.txt

القضية إلا بأقل القليل من التعديلات التى تمت فى ذلك الحين، ونظرًا لأن النقاش داخل اللجنة كشف عن كثير من المشكلات المتعلقة بهذا المقترح، أعيد الاقتراح عام 1993 بعد كثير من التعديلات عليه. الأمر الأكثر أهمية فى هذه الورقة أنها طرحت العديد من المشكلات والقضايا التى احتلت صفحات دوريات المكتبات المتخصصة خلال العقد التالي، للدرجة التي ظهرت معها دورية متخصصة فى فهرسة مصادر الإنترنت[3].

ولعل السؤالين الأكثر أهمية فى هذه الورقة كانا:

1- كيف يمكن تطوير فما Marc ليحتوى على المعلومات الضرورية المتعلقة بالوصول إلى مصادر المعلومات الإلكترونية؟

2- ماهى القواعد الإضافية التى تتعدى حدود قواعد الببليوجرافي للمصادر الإلكترونية، والتي سوف تحدد طريقة الوصول إلى الملفات؟ وهل هناك قيمة فى إضافة طريق الوصول؛ بحيث يعتمد عليها المستفيد النهائي للوصول لهذه الملفات؟

وهكذا تمت الإشارة وربما للمرة الأولى فى تاريخ قواعد الفهرسة إلى أن معرفة العنوان الإلكتروني للوصول إلى الملفات على الشبكات يعتبر عاملاً حاسمًا ليس فقط فى الوصف الببليوجرافي وإنما أيضًا فى تقديم الخدمات للمستفيدين من هذه الفهارس.

الحقيقة أنه يوجد عمل آخر على الإنترنت يعود بجذوره إلى عام 1993 كتبته جوديث م. براجر[4] Judith M. Brugger تناولت فيه العديد من القضايا المتعلقة بفهرسة ملفات الإنترنت مثل الملفات التى ترد عبر البريد الإلكتروني للجماعات الإخبارية Newsgroups وغيرها من أنواع الملفات.

القضايا المرتبطة بفهرسة ملفات الإنترنت:

يمثل عمل كريستين داربى[5] Christine Darby واحدًا من المصادر الأولى التي تشير أيضًا إلى طرق استخدام فهارس المكتبات المتاحة على الإنترنت، إضافة إلى استخدام مواقع الإنترنت وكيفية الوصول إليها، لكنها لم تتعرض لطرق الفهرسة المستخدمة لفهرسة ملفات ومصادر المعلومات المتاحة على الإنترنت. كما تعد أيضا أعمال كل من مارى أ. إيجل([6]، [7])عامي 1990 و1991 حيث تعلق الأول بدليل للمصادر الإلكترونية المتاحة وطرق الوصول إليها وتعرض الثانى لطرق الوصول للفهارس عبر الإنترنت، وكذلك عمل مارتن ديلون[(4)] Martin Dillon المتعلق بالوصف الأولى لمشروع OCLC الذي يعد من الأعمال الأولى

---

[3] Journal of Internet Cataloging. Haworth Press, Inc. [Quarterly.]
URL : http://internetcataloging.com/

[4] Brugger, Judith M.Cataloging the Internet. [1989?]
URL: http://ublib.buffalo.edu/libraries/units/cts/Internet/brugger.html

[5] Darby, Christine. Traveling on the Internet. 1992

[6] Engle, Mary E.. Electronic Paths to Resource Sharing: Widening Opportunities through the Internet. Reference Services Review; v19 n4 p7-12,62 Win 1991. 1991

[7] Engle, Mary; Lynch, Clifford. Directory of Electronic Information Resources: A Feasibility Study. Technical Report No. 4. . 1990

فى اتجاه فهرسة ملفات الإنترنت، وهو يتعرض فى هذا العمل لوصف الوثائق النصية المتاحة على الإنترنت وطبيعتها بناءً على استخدام فما وقاف 2 للملفات الحاسب التى تعمل فى بيئة شبكية. تعد هذه الأعمال من الأعمال المبكرة التى بينت أهمية فهرسة ملفات الإنترنت.

كذلك يبدو عمل فينيجان[8] Gregory A Finnegan من الأعمال الأولى التى تعرضت لقضية فى غاية الأهمية وهى كيفية وضع مواد لا تملكها المكتبات فى فهارس المكتبات، على الرغم من أن هذه المواد موضوعة فى ملفات يمكن قراءتها عن بعد ويعود هذا العمل لعام 1990.

كذلك كانت من المحاولات الأولى والمبكرة لفهرسة المواقع أو وضع وصف لها محاولة إليزابيث فوت[9]Elizabeth Foote عام 1995 لوصف كل أشكال ملفات الإنترنت، ومواقع المكتبات الرقمية كمشروع جوتنبرج** وبعض مواقع الشبكة العنكبوتية ومواقع الحوار Listserv وغيرها دون الاعتماد على تقنينات معروفة وثابتة فى ذلك الحين.

إضافة إلى ذلك هناك أحد الأعمال الذي يتعلق بالفهرسة الوصفية للملفات البيانات الجغرافية عن بعد، وهو أيضًا من الأعمال الأولى ذات الإضافة لقضية فهرسة ملفات الإنترنت[10] وقد أعد ستيفن فرانك Steven Frank هذا العمل عام 1994 .

لماذا فهرسة مصادر المعلومات المتاحة على الإنترنت؟

لعله واحد من الأسئلة التى طرحها العديد من الباحثين خلال العقد الماضي، وكان السؤال يدور حول أهمية فهرسة هذه المصادر، وهل من الأجدى للمكتبات أن تقوم بهذه العملية؟.

لاحظ الكثير من الباحثين هذه المشكلة وأجابوا عليها من خلال أبحاث تمت حول مدى جدوى وقدرة محركات البحث، والمشكلة فى محركات البحث أنها تحصل على نتائجها من البيانات المدمجة فى صفحات الإنترنت والمتعلقة بالتوصيف الببليوجرافي لهذه الصفحات وهذه المواقع؟ وقد لاحظ كل من بريندا باريس شيبلى Brenda Parris Sibley [11] وكذلك تايلور أرلين ج. وباتريك كليمسون[12] وزين عبد الهادي[13] ظهور مواقع غير مرغوبة فى النتائج وتكرار واقعات البحث فى النتائج التى تستخرج من محركات

---

[8] Finnegan, Gregory A.. Wiring Information to a College Campus: A Port for Every Pillow. Online; v14 n2 p37-40 Mar 1990. 1990

[9] Foote, Elizabeth. Internet Resources for Community College Practitioners. ERIC Digest. . 1995

** www.gutemberg.org

[10] Frank, Steven. Cataloging Digital Geographic Data in the Information Infrastructure: A Literature and Technology Review. Information Processing and Management; v30 n5 p587-606 Sep-Oct 1994. 1994

[11] *Sibley , Brenda Parris.* Cataloging Internet Resources: Organizing the Web in the Local Library and Beyond. School of Library and Information Studies. University of Alabama at Tuscaloosa. July 7, 1998 . http://www.geocities.com/SoHo/Coffeehouse/3321/humanities.html.

[12] Arlene G. Taylor and Patrice Clemson. "Access to Networked Documents: Catalogs? Search Engines? Both?" *OCLC Internet Cataloging Project Colloquium Position Paper.* http://www.oclc.org/oclc/man/colloq/taylor.htm (6/27/98).

[13] زين عبد الهادى. محركات البحث على الإنترنت. دراسة تجريبية. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. عدد ، 2001. ص ص

البحث، وغالبًا ما يعود هذا العيب إلى أن القائمين على أمـر الـميتاتاج Meta Tag داخـل فـقـرات وصـائـف البيانات Metadata غير متخصصين فى استرجاع المعلومات وفهرستها وتكشيفها، وبالتالي تأتى النتائج فى كثير من الأحيان غير مطابقة للواقع الفعلي على مواقع الإنترنت.

إضافة إلى ماسبق فإن تقرير شركة OCLC التى وضعته أولسن[14] يشير إلى أهمية مواقع الإنترنت فيما يلي:

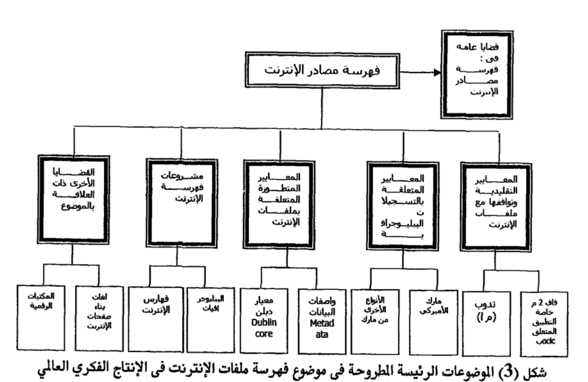
1- أن هناك كم كبير من المعلومات ذات القيمة متاحة على الإنترنت.

2- أن هذه المصادر تحتاج إلى تنظيمها من أجل تسهيل الوصول إليها.

3- أن استخدام إجراءات المكتبات حاليًا وإنشاء تسجيلات للاسترجاع من خلال وجود فهرس متاح على الخط المباشر يعد أفضل وسيلة للوصول لهذه المصادر.

وعلى هذا يمكن القول بأن الضعف الكامن فى نتائج محركات البحث ليس سببه ضعف المحركات فى حد ذاتها، بل ضعف البناء المتعلق بالوصف الببليوجرافي فى ملايين المواقع التى أنشئت دون تدخل من أخصائي مكتبات واحد فى وضع البيانات الببليوجرافية المطلوبة فى استرجاع المعلومات من هذه المحركات. لهذا تبدو الفهرسة هى الحل الأفضل؛ لضمان عدم ضياع طرق الوصول لهذه المواد، إضافة إلى العديد من العناصر المتعلقة بهذه المسألة على وجه التحديد والتي يكمن حلها الأساسي فى أن يقوم أخصائيو معلومات بالتعامل معها.

الاتجاهات الموضوعية للإنتاج الفكري العالمي:



شكل (3) الموضوعات الرئيسة المطروحة فى موضوع فهرسة ملفات الإنترنت فى الإنتاج الفكري العالمي

[14] Olson , Nancy B. *Cataloging Internet Resources: A Manual and Practical Guide.*

بناءً على المسح الذي تم يمكن تحديد الاتجاهات الرئيسية للكتابة في هذه القضية. كما يمكـن الإشـارة إلى أن الإنتاج الفكري الذي نشر حتى نهاية عام 2003 حول هذه القضية تناول مجموعة من الموضوعات الأساسية كالتالي :

1- قضايا عامة . تتناول المزايا والعيـوب والمشـكلات والحلـول وراء فهرسـة ملفـات الإنترنـت، وكـذلك القضايا المتعلقة بالأجهزة والبرمجيات.

2- المعايير المتعلقة بفهرسة ملفـات الإنترنـت : المعـايير الجديـدة ووصـائف البيانـات (Metadata، ومعيار دبلن المحوري Dublin core.

3- الـمـعـايـيـر الـمـتـعـلـقـة بـفـهـرســة مـلـفـات الإنـتـرنـت : الـمـعـايـيـر الـتـقـلـيـديـة مـثـل قـاف (2م) وتدوب (م ا).

4- العمليات الفنية الأخرى غير الفهرسة، مثل تصنيف المواقع وتكشيفها والتحليل الموضوعي والفهرسة المنسوخة.

5- علاقة لغات برمجة صفحات الإنترنـت مثـل XML بتسـهيل عمليـة فهرسـة مصـادر المعلومـات المتاحة على شبكة الإنترنت.

د.زيـــن



قواعد البيانات

المشكلة... رؤية الحماية المستقبلية

د. عمر محمد بن يونس
مستشار قانون الإنترنت
المنظمة العربية للتنمية الإدارية

مقدمة:

قواعد البيانات هي القاعدة المستنيرة لكل أمة تسعى إلى الدخول في معترك المجتمع المعلوماتي والمستقبل الرقمي. وبمقتضاها يتم التعريف بالقدرات المعلوماتية لكل دولة ومجتمع. وبدونها تتخلف العديد من الموضوعات عن السير في منهجية تتعامل مع المعرفة المتكاملة فتفقد الدولة والمجتمع والفرد الذي ينتمي إليها بجنسيته مصداقية المجتمع الدولي قاطبة. من باب الاتهام بالقصور المعرفي. فقواعد البيانات تمثل في الحقيقة معدلاً تنمويًا كبيرًا حال الاهتمام بها وتطويرها، فهي فضلاً عن كونها تتخذ الطابع الحضاري فإنها تساهم في تنمية المجتمع وسوق العمل وتطوير قاعدة الفهم البشري وتوسيع المدارك في زمن تتسع فيه المعرفة. كضرورة حتمية في سوق العمل وعرض المهارات وتداول الإبداع وبناء روح المنافسة.

وإزاء تنوع موضوعات قواعد البيانات، فقد نبتت فكرة الاستعانة بالحوسبة والرقمية لكي تكون معينًا على هيكلتها، ومثل هذا الأمر له خطورته، فالقول بقواعد البيانات الآلية يعني أن رؤية القيمة الاستردادية للبيانات في هيئة معلومات محددة سوف ترتكز على رؤية المبرمج دون الفكر الفلسفي لأمة ما، ومثل هذا الأمر له خطورته على الفلسفة الإنسانية.

وسوف نعرض هنا – على عجالة– لموضوع قواعد البيانات من حيث بحث المشكلة ثم لرؤية مستقبله مع وضع الحلول لها. فموضوع قواعد البيانات من المشكلات التي تؤرق فقه القانون والمشرع على السواء، كما أنها معضلة يواجهها القضاء، خاصة بعد بروز الإنترنت وبروز قيمة قواعد البيانات كمنهل فكري وفلسفي في إطار الحوسبة والرقمية.

1- تأريخ: كان السبب الرئيسي في نشأة قواعد البيانات هو البحث عن طريقة منطقية وعلمية يمكن من خلالها بناء فكرة إمكانية استرداد معلومات محددة بطريقة سهلة وسريعة، فضلا عن اتصافها بالدقة. كان ذلك نتيجة للتكتل في المعلومات وما أفرزته المكتبة العالمية في هذا الشأن، فقد اتسعت الهوة بين منتجات العلوم والثقافة والتكنولوجيا وبين طريقة استخدامها بل والحصول عليها. ولعل أبسط فروض الأمثلة التي يمكن طرحها هنا هي تلك التي تتعلق بالباحث حين دخوله إلى مكتبة عامة لأول

مرة، إذ أنه في البداية يستغرق أيامًا لحين التعرف على مكنون المكتبة وما تحتويه من مؤلفات، ثم أيامًا أخرى لكي يتولى البحث في الموضوع الذي يريد تناوله، ثم في مرحلة ثالثة يحتاج إلى مزيد من الوقت لكي يضع منهجه في البحث في هذه المكتبة، بحيث يتواءم مع الزمن المراد إعداد البحث المذكور فيه، في الوقت الذي ينبغي أن يتناسب ذلك مع الأوقات التي يحددها للبحث وما إذا كان يحتاج الأمر إلى تفرغ أو غير ذلك.

لذلك اهتم العلماء في البحث عن طريقة يمكن من خلالها التعامل مع الرصيد الثقافي الإنساني المستمر. ولقد كان التركيز في كيفية الحصول على أفضل وسيلة يتم بها التعامل مع هذا الكم الهائل من المعلومات. وقديمًا كان هذا الموضوع محل اهتمام علماء المسلمين ونخص منهم بالذكر العلامة الإسلامي **أبو الفرج عبد الله ابن النديم** الذي وضع **الفهرست** لكي يكون نقطة الارتكاز فيه هو السعي وراء المعلومة تحديدًا وليس الكتاب. وفي العصر المعاصر وتحديدًا في عام 1945 قُدم أول تصور في الخصوص من قبل الأمريكي **Vanever Bush** في مقالته **As we may think** مستندًا إلى منهج عمل أول سكرتيرة عمل (أمراءه) في الحكومة الأمريكية وهي السيدة **Francis Perkins**، حيث أكد **Bush** على **"أن الأسلوب الهجائي والرقمي في ترتيب الوثائق والمعلومات يُعد الوسيلة المثلى التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات"** لذلك قدم تصوره في استحداث طريقة لاسترداد أو استرجاع المعلومات، أطلق عليها **MEMEX** معدًا إياها كفيلة بتخزين البيانات، من كتب وسجلات ثم أنه يمكن استردادها على هيئة معلومات محددة كلما تطلب الأمر ذلك. ولم يلبث أن مضى عقد من الزمن حتى تفتقت الأذهان عن أهمية نظام استرداد البيانات المذكور، وتسارعت خطواته شيئًا فشيئًا حتى وصل بفضل تطور الوسائل الحاسوبية إلى إمكانية تخزين واسترداد المعلومات في أي شكل كانت عليه ولو كانت في هيئة صوت وصورة عبر سلسلة التصغير الفيلمي والميكروفش....الخ[1] واستخدام الحوسبة والرقمية.

2- **تعريف قواعد البيانات:** نتيجة لعدم وحدة الشكل وبالتالي الهدف أو الغرض من إعداد قاعدة بيانات، وهو الأمر الذي ترتب عليه ظهور أنواع عدة منها، حتى إن منها ما هو مؤقت ومنها ما هو دائم، فإن ذلك جعل من موضوع تعريف قاعدة البيانات من الأمور الصعبة، إذ لا توجد قاعدة بيانات نموذجية يمكن من خلالها تصور تعريف موحد لها، وإن كان ذلك لا يغني عن ضرورة المحاولة في هذا الإطار، وهي دعوة تحرك الساسة ورجال الدول لوضعها كمشكلة في يد علماء التقنية، إلا أنه على الرغم من ذلك فإنه يمكن القول —

[1] د. هيفاء أيوب ججاوي – الأسلوب العلمي في تقييم قواعد البيانات من وجهة نظر المكتبيين – المجلة العربية للمعلومات – المجلد 21 العدد 1 2000 – المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة . ص . 22.

حتى الآن – بوجود تعريف رسمي وآخر فقهي أو غير رسمي لقواعد البيانات.

3 – التعريف التشريعي أو الرسمي: التعريف الرسمي أو التشريعي هو ذلك الذي يستند إلى التشريع في أية درجة من درجاته وبحيث يتخذ شكلاً مقررًا هنا. ونرى أن مثل هذا التعريف التشريعي يجب أن يتخذ شكل القاعدة المكملة التي يجوز الاتفاق على مخالفتها، وذلك نتيجة للقصور السائد في فهم فلسفة قواعد البيانات في الكثير من التشريعات[1].مثل التعريف الرسمي ما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة (3–112) من قانون الملكية الفكرية الفرنسي التي تنص على أن: **"ويقصد بقواعد البيانات مجموعة مصنفات، معطيات أو عناصر أخري مستقلة، معدة في هيئة نظامية أو منهجية، يتم الوصول إليها انفراديًا بوسائل إلكترونية أو بأية وسيلة أخرى"**[2]. وكذلك ما قرره المشرع الفرنسي بالمرسوم رقم 240–95 المؤرخ 1995/3/3 المنفذ للقانون رقم 94/665 المؤرخ بـ 1994/8/4 بشأن استعمال اللغة الفرنسية. وذلك في الملحق بالمرسوم المذكور. بشأن مصطلحات المعلوماتية" **قواعد البيانات هي مجموعة المعطيات المنظمة بقصد استعمالها بواسطة برامج مرتبطة بتطبيقات مميزة وبشكل يُسهّل الحركة المستقلة لهذه المعطيات وتلك البرامج"**[3].

وفي التشريع الفرنسي تُعد عناوين المصنفات في إطار قواعد البيانات مشمولة بذات الحماية المقررة للمصنفات الفكرية (المادتان 3 – 112 . 4 – 112 من قانون الملكية الفكرية الفرنسي) فالمشرّع الفرنسي يشمل بذلك الاعتراف بتفريد عناصر المصنف الأدبي حتى في حال نظمها في إطار قواعد بيانات رقمية. وأما في التشريع الأوروبي فقد تضمن التوجيه رقم **EC / 9 / 96** المؤرخ **1996/3/11** تعريفًا لقواعد البيانات مقررًا إنها **"مجموعة من الأعمال المنفصلة ، بيانات وكذلك مواد أخرى تم تنظيمها بأسلوب منظم منهجي يسمح بالولوج إليها بشكل فردي بوساطة إلكترونية"**[4]. والحقيقة أنه كان تجاوب

---

[1] Dov Greenbaum1- ARE WE LEGISLATING AWAY OUR SCIENTIFIC FUTURE? THE DATABASE DEBATE - Yale University, Department of Genetics dov.greenbaum@yale.edu. P. 7

[2] CPI Fr. Art. L.112-3. Al. 2 : " On entend par base de données un recueil d'oeuvres, de données ou d'autres éléments indépendants, disposés de manière systématique ou méthodique, et individuellement accessibles par des moyens électroniques ou par tout autre moyen . " .

[3] " BASE DE DONNEEES : ensemble de donnees organise en vue de son utilisation par des programmes correspondant a des applications distinctes et de maniere a faciliter l'evolution independante des donnees et des programmes " .

[4] Directive 96/9/EC of the European parliament and of the council of 11 march 1996 on the legal protection of databases oj no. l 77/20 1996 – art. 1 /2 : database is "a collection of independent works, data or other materials arranged in a systematic or methodical way and individually accessible by electronic or

التشريع الأوروبي مع قواعد البيانات أكثر فاعلية من غيره من حيث أخذه في الاعتبار كل من شمول قواعد البيانات بحقوق المؤلف من ناحية التصنيف والترتيب والتنظيم والفهرسة. وكذلك امتداد هذه الحماية للاستخدام غير المشروع لأجزاء من البيانات المذكورة، والقول بالامتداد يعني أن الحماية تمتد إلى مالك قواعد البيانات لمدة خمس عشرة عامًا في الوقت التي يتم تجديد المدة لكي تصبح خمس عشرة عامًا أخرى كلما قام المالك المذكور باستحداث تعديل في قاعدة البيانات المذكورة. كما لو حدث تجديد بإضافة ملاحق إليها وخلافه. ولقد قامت محاولات في التشريع الأمريكي للسير على النمط الأوروبي في ذات العام[1] وإن قام مشروع عام 1996 بتعديل مدة الحماية إلى خمس وعشرين عامًا، وهو المشروع الذي اعترض عليه العلماء كافة وتم رفضه على إثر ذلك الاعتراض. وفي عام 1998 تم تقديم مشروع آخر تم رفضه أيضًا[2]. بالإضافة إلى مشاريع أخرى تم عرضها بعد ذلك. لذلك يمكن القول بالمشرّع الأمريكي – متجاوبًا مع النمط المتنوع لقواعد البيانات– لا يستخدم تعريفًا موحدًا لها وإنما يُعرّفها بمدى حاجته إليها في كل حالة على حده. وهو اتجاه تشريعي معترف به في إطار الفكر التشريعي الخاص (القانون الخاص). ومن أمثلة تعريف قواعد البيانات ما ورد في مشروع النائب الجمهوري **Billy Tauzin** المؤرخ 1999/7/29 والمقدم إلى لجنة التجارة بالكونجرس الأمريكي. فقد تضمن هذا المشروع تعريفا لقاعدة البيانات **DATA BASE** بأنها **"مصطلح قاعدة البيانات مجموعة كبيرة من الأرقام ومن معلومات منفصلة بنودها، والتي تم الحصول عليها وتنظيمها في مكان منفرد أو بطريقة تسمح بالدخول إليها عن طريق مصدر واحد، من خلال تكتل استثماري مالي أو من مصادر أخرى، لغرض تقديم خدمة الدخول إلى تلك المعلومات لمستخدمي قاعدة البيانات هذه"**[3].

وفي التشريع المصري صدر قرار وزير الثقافة رقم 82 لسنة 1993 بشأن إيداع مصنفات الحاسب الآلي(الوقائع المصرية العدد 104 في 1993/5/9) وعرف قاعدة البيانات في المادة الثانية منه بأنها: **"أي تجميع متميز للبيانات يتوافر فيه عنصر الابتكار أو الترتيب أو أي مجهود شخصي يستحق الحماية وبأي لغة أو رمز وبأي شكل من الأشكال، ويكون مخزنًا بواسطة حاسب ويمكن استرجاعه بواسطته أيضًا"**. وفي القانون رقم 82 لسنة 2002 بشأن حماية الملكية الفكرية تراوح تعريف المشرع المصري لقواعد البيانات ما بين اعتبارها مصنفًا مشتقًا (المادة 138/ 6) وبين النظر إليـهـا كـمصنفات

---

other means." - Terry M. Sanks - Database protection: national and international attempts to provide legal protection for databases. p. 991 - florida state university law review .vol. 25: available online in jan 2001 at : http://www.law.fsu.edu/journals/lawreview

[1] **H.R. 3531, 104th Cong. (1996).**

[2] **H.R. 2652, 105th Cong. (1998).**

[3] **Available online in Aug. 2000 at : http://www.techlawjournal.com/cong106/database/hr1858tel.htm**

عادية مشمولة بالحماية (المادة 140). على أنه لم ينظر إليها في هذا القانون كوحدة منفصلة بذاتها حين تناولها بالتعريف. ومما يلفت الانتباه في قرار وزير الثقافة المشار إليه هو ربطه لقاعدة البيانات بالحاسوب على النحو الذي لا يجعل لقاعدة البيانات وجود بغير الحاسوب، وذلك مما يجعل هذا القرار عرضة للنقد، وهو الربط الذي استمر في القانون رقم 82 لسنة 2002. على أن ما يمكن ملاحظته في إطار تعريف قواعد البيانات هو عدم صحة الاتجاه الذي يرادف قواعد البيانات بالمعلومات، إذ لكل منهما طابعه المستقل عن الآخر، وإن لزم أي منهما للآخر لحركة المعالجة الآلية وبالتالي لا غنى لأحدهما عن الآخر[1].

4 – تعريف فقه القانون لقواعد البيانات: أما في الفقه فإن قواعد البيانات هي **"القاعدة أو القواعد التي تؤسس أو تتضمن دلالة البيانات، كالحقائق والإحصاءات والرموز والأنشطة الرقمية – كعمليات التحويل الرقمية (صفر واحد 1 – 0) – دون أن يكون هناك رابطٌ بينها سوى حين تحولها بالمعالجة الآلية إلى معلومات"[2]. أو أنها "مجموعة مهيكلة من التسجيلات النصية أو غير النصية متاحة للقراءة آليًا عبر خط مباشر مرتبط بخادم ملقّم"[3].** ومثل التعريف الفقهي المذكور يؤخذ عليه أنه لم يهتم سوى بتعريف قواعد البيانات الآلية، وسبب ذلك قصور في فهم قواعد البيانات ككل الآلي منها والمادي أو التقليدي. إلا أنه مع ذلك يحسب لكل تعريف يستند إلى تكنولوجيا المعلومات في تعريف قواعد البيانات اعترافه بمنطقة المعلومة كمنطقة وسطى بين البيانات وبين المعرفة.

ولعل أهم خصيصة – إن لم تكن الوحيدة – في قواعد البيانات أنها لا يمكنها بذاتها أن تنشئ المعلومة المراد دمجها فيها[4]. لذلك فهي ليست سوى نظام معالجة (مادي – آلي) تخزيني يحتاج إلى الارتباط بنظام معالجة (مادي– آلي) استردادي يتخذ طبيعته أو شكله بحسب أسلوب إنشائه الذي من الممكن أن يكون فيلميًا (الميكروفيش) أو ورقيًا أو ... رقميًا، وهذا الأخير هو محض اهتمامنا هنا، فيما يتعلق بنظم استرداد المعلومات وأثر تخزينها على الإنترنت. لذلك يمكن أن تكون المعلومات المخزنة في قواعد البيانات مالية وتجارية ومصرفية وعلمية وقانونية وطبية .. الخ. وعلى الرغم من الدور البناء الذي تقوم به قواعد البيانات بما تتمتع به من خاصية استرداد المعلومة كلما طلب منها ذلك، فإن الأمر لم يخلُ من نواحٍ سلبية استغرقت مضمونها أو تكاد.

---

[1] د . عمرو أحمد حسبو – حماية الحريات في مواجهة نظم المعلومات – دار النهضة العربيـة ، القــاهرة 2000 ص. 40 .

[2] المرجع السابق ص. 41

[3] د. محمد الرابحي – الأبعاد القانونية لتصميم قواعد البيانات وحمايتها – المجلة العربية للعلوم – مرجع سبق الإشارة إليه – ص. 63

[4] المرجع السابق ص. 64

5- مشكلة البعد القانوني في قواعد البيانات: أن التقسيم السائد لموضوع قواعد البيانات بربطها بالتخزين الرقمي يعد الأساس الذي انطلق منه الفقه المقارن بحث مشكلة قواعد البيانات ككل. وإذا كان القضاء المقارن (الأمريكي) قد استقر لمرحلة طويلة من الزمن على أساس أن قواعد البيانات تقع في دائرة حقوق المؤلف وبالتالي تندرج في هذا الإطار فإن المسألة تبدو أنها تتخذ أبعادًا أخرى في ظل فلسفة العالم الرقمي التي تتجه بالإنسانية إلى منهجية ورؤية جديدة هنا[1]. والأسباب الرئيسية المقررة لضرورة بناء رؤية جديدة لقواعد البيانات:

- عدم وجود تعريف متكامل لقواعد البيانات سواء على المستوى التشريعي أو الفقهي أو حتى القضائي. ومثل هذا الأمر يفيد في الحقيقة عدم تطابق التعريف الوارد في قانون حق المؤلف مع تعريف قواعد البيانات.
- الاستعداد التخزيني الرقمي لقواعد البيانات: قديمًا كانت مسألة النظر إلى حجم البيانات تحمل ردة فعل نفسية تجاه طبعها وتوزيعها، ولقد كان تأثير هذه المسألة حاسمًا في مسألة العدوان عليها، فقد كان من الصعوبة بمكان العدوان على قواعد البيانات الضخمة، نتيجة لضخامة الإنفاق عليها وكبر حجم مسئولية إصدارها حيث يتطلب إصدارها ونشرها القيام بجهود أكاديمية وتثقيفية متعددة. وأما في المرحلة الرقمية فإنه إزاء بناء قاعدة التخزين الرقمي على أساس القدرات التخزينية الهائلة لتكنولوجيا المعلومات فقد ترتب على ذلك سهولة القيام بتخزين كميات كبيرة من البيانات في أقراص وتداولها بسرعة كبيرة. ومثل هذا الأمر قدر له أن يكون معينًا للقراصنة على استخدام العديد من الأساليب – مثل التشفير –[2] في ارتكابهم لجرائم العدوان على قواعد البيانات. ولعل هذا السبب من الأسباب التي جعلت فقه قواعد البيانات المعاصر ينادي بضرورة وجود فكر قانوني مستقل لقواعد البيانات[3].
- البيانات سلعة : كان التحول الذي قادته اتفاق الجوانب المجاورة لحقوق الملكية الفكرية (التريبس) في عام 1994 هي مسألة التحول بالمعلومات من اعتبارها خدمة إلى عدادها سلعة يجب أن تتخذ لها مكانًا في السوق التجاري العالمي. ولقد جعل مثل هذا الأمر الكثير من المؤسسات تهتم بداية بالعديد من موضوعات قواعد البيانات الضخمة مثل قواعد البيانات التشريعية

[1] Jennifer Askanazi et al., The Future of Database Protection in US Copyright Law, 2001 DUKE L. & TECH. REV. No. 17, p. 5.

[2] انظر القضية 6319 لسنة 2001 جنح العطارين الإسكندرية 2003 – 27 /2003/10 .

[3] انظر في ذلك مؤلفنا – مشكلة قواعد البيانات – الطبعة الثانية – دار الفكر الجامعي 2003 .

وقواعد البيانات الشخصية وصولاً إلى دليل الهاتف ذاته الذي أصبح مسألة ذات مصير تجاري بالنسبة للقضاء الأمريكي في قضية شهيرة هي قضية **Feist Publications**[1] التي سمح فيها القضاء الأمريكي لمعدي قواعد البيانات المجادلة في أن أعمالهم ذات قيمة وفقًا لقاعدة الجهد المبذول **The Sweat of The brow** وبحيث يكون الجهد المبذول سببًا كافيًا لنشأة الحق في حماية قواعد البيانات وفقًا لقانون الملكية الفكرية. إذ وفقًا لهذه القضية فقد تخلى القضاء الأمريكي عن فكرة الجهد المبذول وفقًا لمنهجية حق المؤلف لكي يدخل بها إلى منطقة أخرى هي منطقة قواعد البيانات حيث اعتبرت المحكمة العليا أن تنظيم وتصنيف قواعد البيانات هو الذي يجعل البيانات محلاً للحماية بالإضافة إلى تصنيفها وتنظيمها هنا، ولو كانت تلك البيانات من قبل البيانات العامة مثل التشريعات الصادرة عن الدولة.

- وجوب فصل قواعد البيانات عن حق المؤلف: إن هناك قصورًا واضح المعالم في فهم قانون حق المؤلف لموضوع قواعد البيانات، ومن هذا المنطلق يجب فصل قواعد البيانات عن قانون حق المؤلف وإن كان من اللازم أن تتشارك في إطار قانون الملكية الفكرية ككل. حيث يجب إبرازها في شكل خاص في إطار التشريع المنظم لحقوق الملكية الفكرية وعدم الاكتفاء بمجرد الإشارة إليها في إطار قانون حق المؤلف.

- وجود استحداث تقسيم داخلي لقواعد البيانات: والتقسيم الداخلي لقواعد البيانات يفيد في تطوير قاعدة الحماية، فالعديد من مظاهر قواعد البيانات هى مجرد تجميع لحقائق **Compilations of Facts**، ووفقًا لقانون حق المؤلف فإن الحقائق غير مشمولة بالحماية، وإنما طرق تصنيفها وتبويبها وتنظيمها فقط. وفي هذا ما يجعل الاهتمام بقواعد البيانات يتقلص فضلاً عن إمكانية قيام القراصنة– وهو ما يحدث فعلاً– بالعدوان على البيانات دون التصنيف. حيث يستقبل القرصان تلك البيانات جاهزة ويقوم بإعادة نسخها وإصدارها في هيئة تنظيمية أخرى. ومثل هذا الأمر يجعل منطق العدوان يتخلف لصالح القرصان. والتقسيم الداخلي يهيئ قواعد البيانات لكي يمكن تقبلها كسلعة[2].

[1] **Feist Publications v. Rural Telephone Service, 499 U.S. 340 (1991).**

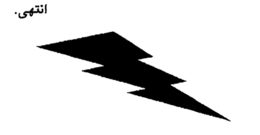
[2] فمثلاً يطلق القضاء الأمريكي على الأفكار غير المشمولة بالحماية عبارة **Hard Data** مثل الوثائق الحكومية وغيرها. كما أنه يطلق على البيانات المشمولة بالحماية عبارة **Soft Data** وهي تلك التي يكون للمؤلف عليها تأثير أو رأي.

- الاهتمام بقواعد البيانات مسألة حاسمة للعلماء: أثارت مسألة عدم الاعتراف القانوني بالحقائق والأفكار المطلقة العديد من المشكلات لدى العلماء، وذلك إزاء اعتبار القانون للأفكار المطلقة من مسميات الوجود الإنساني ولم يكن للعلماء من دور فيها سوى الكشف عنها. وذلك مثل نظرية النسبية التي رفض مكتب تسجيل حقوق المؤلف في الولايات المتحدة تسجيلها كبراءة لأينشتين، وكذلك العديد من موضوعات الجينوم. ومثل هذا الأمر ينظر إليه العلماء على أنه يوجد قصور في فهم القانون لدور العلم في الكشف عن هذه الحقائق، فمن غير المقبول أن يفني العلماء أعمارهم في اكتشاف الوجود ونواحيه المختلفة التي تهم البشرية، وألا يكون لمكتشفاتهم هذه أية حماية. فمثل هذه المسألة من المشكلات الكبرى في هذا الإطار أو أنه تساؤل يحتاج إلى الإجابة عليه بشكل أكثر حسمًا مما هو وارد في قانون الملكية الفكرية المعاصر. ويمكن القول أخيرًا أن منطقة قواعد البيانات في التشريع والقضاء — دون الفقه — تعد منطقة معزولة. فالقرصنة والعدوان على قواعد البيانات مهمة سهلة إزاء العزلة التي عليها فهم رجال القانون والتشريع لها.

6- **رؤية الحماية المستقبلية:** يسعى الفقه الأكاديمي في كافة فروع المعرفة في المرحلة المعاصرة إلى توجيه الجهود للكشف عن أمرين يجب أخذهما في الاعتبار، الأول: يتناول مسألة تحديد قواعد البيانات، وبالتالي تعريفها وتحديد خصائصها وصولاً إلى منحها الذاتية في إطار قانون الملكية الفكرية. والثاني: يتناول المقياس الذي يجب أن يوضع لها من ناحية شمولها بالحماية القانونية، وكذلك طبيعة هذه الحماية وما إذا كان يمكن شمولها بحماية متنوعة من عدمه.

وليست من مهام هذه الورقة — في المرحلة المعاصرة القيام بدور هنا في تحديد الأمرين السالفين — وإنما مهمتها القيام بالكشف عن هذه المنطقة المظلمة في التشريع العربي قاطبة، أي منطقة قواعد البيانات كونها من المناطق التي تحتاج إلى استفاضة في البحث من قبل المشرع والفقه والقضاء العربي في كل دولة....

انتهى.



أضواء على المكتبات ومراكز المعلومات العربية (19):

مـكـتـبـة الـشـارقـة الـعـامـة

دولة الإمارات العربية المتحدة

تاريخ إنشاء مكتبة الشارقة:

يرجع تاريخ إنشاء مكتبة الشارقة إلى عام 1972 حيث كانت تتبع وزارة الإعلام والثقافة. وعند تأسيس دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة عام 1980 تم نقل إدارة المكتبة لتتبع الدائرة، وكانت قاعة أفريقيا مقرًا لها. وفي عام 1987 تم نقل المكتبة إلى مبنى المركز الثقافي بالشارقة. وأخيرًا وفي عام 1998 تم نقل المكتبة إلى مقرها الحالي في المدينة الجامعية باسم "مكتبة الشارقة" حيث افتتحها صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة. يقع مقر المكتبة في منطقة مويلح بالقرب من المدينة الجامعية بالشارقة على مساحة 20 ألف متر مربع. وتتبعها خمسة مكتبات فرعية وهي: مكتبة خورفكان العامة. ومكتبة دبا الحصن، ومكتبة كلباء. ومكتبة الحمرية. ومكتبة وادي الحلو. وتشرف إدارة المكتبات على مكتبة الشارقة وهي إحدى الإدارات التابعة لدائرة الثقافة والإعلام بحكومة الشارقة، وأيضًا تشرف على المكتبات الفرعية التابعة لمكتبة الشارقة كما تعمل على تفعيل التعاون مع المكتبات الأخرى في الإمارة، والتي تتبع إداريًا إدارات ومؤسسات حكومية وأهلية عاملة في إمارة الشارقة إضافة إلى التعاون مع الجهات المماثلة من المكتبات العامة داخل الدولة وخارجها. وللإدارة سلطة الإشراف أيضًا على كل ما يلي:

- معرض الشارقة الدولي.
- التبادل الثقافي/معارض الكتب الداخلية والخارجية.
- جائزة الشارقة للأدب المكتبي.
- حولية الكتب والمكتبات والمعلومات في دولة الإمارات إقر.

طبيعة المكتبة:

مكتبة عامة تفتح أبوابها لفئات المجتمع كافة وكذلك لمختلف الأعمار والجنسيات ولا يشترط دخولها أو المطالعة الداخلية في جميع قاعاتها أية قيود أو رسوم مالية. تستوعب المكتبة في فترة الدوام الواحدة 849 شخصًا. حيث تعمل المكتبة لفترة 12 ساعة (8 صباحًا إلى 8 مساءً) يوميًا ما عدا أيام الجمعة والعطلات الرسمية.

قاعات المكتبة:

تحتوي المكتبة على عشرين قاعة تخصصية- قاعتان عامتان – قاعة السمع بصري – قاعة اللغات قاعة الفئات الخاصة – قاعة إنترنت للرجال وأخرى للنساء – قاعة الدوريات.

أقسام المكتبة :

قسم الفهرسة:

يقوم القسم بفهرسة وتصنيف الكتب، الدوريات، المواد السمعية والبصرية، وذلك حسب خطة ديوي

العشري. تفهرس الكتب حسب التقنين الدولي الببليوجرافي (تدوب 2)، الطبعة 18 الكتب العربية والطبعة 21 للكتب الأجنبية. إضافة إلى رؤوس الموضوعات والمكانز المستخدمة في المكتبات العربية والعالمية. أما النظام الآلي المستخدم فهو نظام الأفق وتسجيلات مارك العالمية في عملية بناء قواعد المعلومات للمكتبة. وفي المستقبل القريب سيتم الاشتراك في عملية الفهرسة المشتركة والخطوط المفتوحة المحلية والإقليمية والعالمية لخدمة المستفيدين.

قسم التزويد:

يقوم القسم بتنظيم اقتناء الإصدارات الحديثة من خلال الشراء المحلي أو التزويد السنوي من معرض الشارقة للكتاب، وبعض المعارض المحلية والإقليمية والعالمية، إضافة إلى تلقي الإهداءات من الجهات أو الأشخاص وتنظيم عملية التبادل مع المكتبات الأخرى.

قسم الإعارة:

وهو القسم الذي من خلاله تتاح أوعية ومصادر المكتبة للمستفيدين تبعاً لأحكام نظام الإعارة يسمح بالإعارة الداخلية لجميع المواد، أما الإعارة الخارجية فإنه لا يسمح فيها بإعارة المواد التالية: الدوريات، المراجع، أمهات الكتب، الأطالس القواميس، دوائر المعارف، الأدلة، التقاويم، الكتب التي لا يعاد طباعتها أو نشرها (الكتب النادرة)، النسخ الوحيدة، الكتب التي لم يتم الانتهاء من تصنيفها وفهرستها، الرسائل الجامعية والمخطوطات ويُكتفى بالتصوير منها أو النسخ عدا المخطوطات يُكتفى بنسخها حتى لا تتلف الفئات المسموح لها بالإعارة الخارجية.

قسم التجليد:

تجليد الكتب التالفة ويقوم بتجميع وتجليد المجلات الدورية والجرائد اليومية والأسبوعية على شكل مجلدات حفاظًا عليها من الضياع ولسهولة الرجوع إليها في المستقبل.

خدمات المكتبة:

توفر المكتبة خدمة التصوير (أبيض وأسود) وملونة بأسعار رمزية، مع مراعاة الالتزام بجميع القوانين وحقوق النشر، والتي لا تسمح بتصوير كتاب من الغلاف إلى الغلاف. كما تتوفر خدمات الإنترنت ضمن قاعتين أحدهما للرجال والأخرى للنساء مقابل رسوم رمزية، وهي خمسة دراهم لكل ساعتين وتستوعب عشرين شخصًا في الفترة الواحدة ويمكن استخدام الطابعة لطباعة نتائج البحث من شبكة المعلومات.

عضوية المكتبة:

من أجل الاستفادة من خدمات المكتبة المختلفة تقدم طلبات استخراج بطاقة الاستعارة إلى إدارة المكتبة المركزية مرفق بها عدد (2) صورة شمسية بالإضافة إلى صورة من جواز السفر.

يدفع كل مستعير مبلغ وقدره عشرة دراهم كرسم لإصدار بطاقة الاستعارة الخاصة به يدفع كل مستعير مبلغ رمزي وقدره (150 درهم – مائة وخمسون درهمًا) وذلك كقيمة متوسطة للكتب المسموح بإعارتها، وتدفع لمرة واحدة عند عمل بطاقة الاستعارة، وتسترد في حالة إلغاء بطاقة الاستعارة وعدم فقدان كتب.

في حالة فقد البطاقة الخاصة بالمستعير يستخرج له بدل فاقد. برسم وقدره عشرة دراهم. ويصدر لـه بـدل فاقـد لمرة واحـدة وذلـك تبعًا لأحكـام نظام الإعارة الخارجية.

إصدارات ومطبوعات المكتبة:

1- حولية اقرأ:

تصـدر سنويا و قـد صدر العـدد الأول منـه ضمن احتفـالات الشـارقة في عـام 1998 بالعاصـمة الثقافية العربية و هـي تعـني بالكتـب و المكتبات والمعلومات في دولة الإمارات.

وقد صـدر الإعـداد المتتاليـة في الأعـوام 1999 - 2000-2001-2002م وتحوي أبواب عديدة (تقنيـة المعلومـات - البحـوث الفـائزة .في جـائزة الشـارقة لـلأدب المكـتبي - جـوائز الكتـاب - إحصـائيات - ببليوجرافيـا - فنـون) وتصـدر باللغتين العربية و الإنجليزي.

2- الإنتاج الفكـري في دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة:

ببليوجرافيـا ترصـد حركـة نشـر الكتـب في دولـة الإمارات أو لأحد أبنائـه، أو مـا كتـب عـن دولـة الإمارات. وقد صدر في عـام 1991 وتوالـت كـل سنتين إلى أربعـة إصـدارات حتـى عـام 1997. ومن ثم انتقل إلى الإصدار السنوي ضمن حولية اقرأ و صدر خلالها من العـدد الخـامس و حتـى العـدد السابع في عدد المجلة لعام2000 م .

3- الدليل الببليوجرافي لكتاب الطفل العربي :

ببليوجرافيا ترصد الكتب الموجهة للطفـل العربـي وقـد تجـاوز مـا تم رصـده 12.000 عنوانًـا مـن مختلف الدول العربية و الأجنبية منها و المترجمـة إلى العربية. و قد صدر منها المجموعـة الأولى عـام 1990ثـم الثانيـة و الثالثـة عـامي 1995- 1999 على التوالي.

4- كشافات الرافد:

مجلة شهرية ثقافية جامعة - وصـدر العـدد الأول في عام 1993.

تقصـد الرافـد إلى إثـارة السـؤال الثقـافي العربـي في الواقع والـراهن في محاولـة لرفـده بصـوت الجـدل الحيوي المفضي إلى السـوية الثقافيـة، والحـافز إلى مزيـد مـن الـتلاحم بـين الثقـافي - الفكـري والاجتماعي التربوي بل والسياسي في زمن أضحت فيه التحديات .الثقافية أقرب إلى الزلزلة منهـا إلى الأخـذ بـالتي هـي أحسـن وتقـوم إدارة المكتبـات بإعداد كشافات سنوية لمجلة الرافد ضمن سلسـلة الكشافات والأدلة المتخصصة التي تصدرها.

5- الفهرس :

يصدر باللغتين العربية والإنجليزيـة ويضـم جميـع الكتب الجديدة المتوفرة في معرض الشـارقة الـدولي للكتاب؛ لمحاولة وضعها في متناول زوار المعرض. ويشمل هذا الفهرس قسمًا توثيقيًا بالـدور المشـاركة والـتي تم ترتيـب أسمـائهم هجائيًـا تحـت أسمـاء بلدانهم وكشافًا موضـوعيًا بالكتـب مرتبـة هجائيـا تحت رؤوس موضـوعات معتمـدة شـاملة البيانـات التاليـة: عنـوان الكتـاب، عـدد أجزائـه، اسـم المؤلف، دار النشر، المدينة، البلـد، سـنة الطبـع، السـعر بالـدرهم بعـد خصـم 25٪ مـن سـعره الأساسي.

للاتصال بالمكتبة

هاتف : 00971-6-5585566

فاكس : 00971-6-5585611 ص.ب27411

هاتف : 00971-6-5585566

فاكس : 00971-6-5585611 ص.ب27411

واحـــة مكتبـــات.نــــت

أ/عبير أحمد محمد

حكمة العدد:

الإنسان الناجح هو الذي يغلق فمه قبل أن يغلق الناس آذانهم،

ويفتح أذنيه قبل أن يفتح الناس أفواههم.

"الشافعي"

علماء العرب

جمشيد بن محمود بن مسعود الملقب بغياث الدين. ولد في النصف الثاني من القرن الثامن للهجرة في مدينة كاشان. ولذلك يعرف بالكاشاني وبالكاشي. انتقل إلى سمرقند بدعوة من (أولغ بك) وفيها ظهر نبوغه في علوم الحساب والفلك والطبيعة. وفي سمرقند ألف معظم كتبه. وقد توفي ابن مسعود في أوائل القرن التاسع للهجرة، تاركاً مجموعة من المؤلفات. أهمها: (كتاب زيج الخاقاني في تكميل الايلخاني).(نزهة الحدائق) في علم الفلك، (الرسالة المحيطية) في تعيين نسبة محيط الدائرة إلى قطرها. (رسالة الجيب والوتر) في المثلثات. (مفتاح) الحساب الذي استخدم فيه الكسور العشرية وفائدة الصفر.

♡ همسات ♡

ليس من الصعب..

أن تحب وتضحي من أجل هذا الحبيب،

ولكن من الصعب..

أن تجد الحبيب الذي يستحق أن تضحي من أجله.



تهنئة من أسرة مجلة مكتبات . نت إلى الأستاذ الدكتور/ محمد فتحي عبد الهادي أستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة، بمناسبة حصوله على جائزة الجامعة التقديرية في مجال العلوم الإنسانية لعام 2004......

تهانينا القلبية



إيبيس كوم

للنشـــر والتوزيـــع وخدمـــات المعلومـــات

استمارة اشتراك فى مكتبات [illegible] نت

نوع الاشتراك: ------------------- مؤسسات ☐ أفراد ☐

الاسم (اشتراك الأفراد):--

الـــوظـــيـــفـــة: --

اسم الجهة (اشتراك المؤسسات): --

العنوان البريدي ص.ب: --

رمز بريدي : --

الـــمـــديـنـــة : --

الـــدولـــــــة: --

ت : --

ف : --

بريد إلكتروني: --

عدد النسخ: ------------------- أرغب/الاشتراك في عدد ☐ نسخة

الـــتـــوقـــيـــع

ص.ب 647 الأورمان – رمز بريدي 12612 جيزة – جمهورية مصر العربية
ت/ 3832836 ف/ 3832836
e-mail: IPIS_COM@hotmail.com

استمارة اشتراك فى مكتبات نت

عليك أن تملأ استمارة الاشتراك المرفقة وفقاً للتالي:

- الاشتراك للأفراد من داخل جمهورية مصر العربية بمبلغ **100** جنيهاً مصرياً في العام – نقداً لمندوبنا أو بالحضور في مقر الشركة أو بحوالة بريدية أو بشيك مصرفي باسم شركة "إيبيس.كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات"
- الاشتراك للمؤسسات من داخل جمهورية مصر العربية بمبلغ **220** جنيهاً مصرياً في العام – نقداً أو بشيك مصرفي باسم شركة "إيبيس.كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات"
- الاشتراك للأفراد من الدول العربية بمبلغ **35** دولاراً في العام –نقداً أو بشيك مصرفي باسم شركة إيبيس.كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات"
- الاشتراك للمؤسسات من الدول العربية بمبلغ **70** دولاراً في العام – نقداً أو بشيك مصرفي باسم شركة "إيبيس.كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات"
- الاشتراك للأفراد من أمريكا وأوروبا بمبلغ **45** دولاراً في العام – نقداً أو بشيك مصرفي باسم شركة "إيبيس.كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات"
- الاشتراك للمؤسسات من أمريكا وأوروبا بمبلغ **90** دولاراً في العام – نقداً أو بشيك مصرفي باسم شركة "إيبيس.كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات"

يمكنك أيضاً القيام بتحويل بنكي على حسابنا في البنك المصري الخليجي فرع الجيزة رقم **303372** جمهورية مصر العربية.

يسعدنا دائماً في IPIS COM من خلال مكتبات.نت أن نستقبل اقتراحاتكم، ولا نستطيع أن نقول في نهاية رسالتنا المفتوحة إليكم إلا أهلاً بكم في مستقبل المكتبات والمعلومات في العالم العربي.

يمكنك الحصول على أعداد دورية مكتبات نت مجلدة.

ترسل كافة المراسلات باسم

رئيس التحرير

د. زيـن عبد الهادي

ص.ب 647 الأورمان – الرمز البريدي 12612 – الجيزة – جمهورية مصر العربية

IPIS COM

مكتبات نـت

توزيع شركة إيبيس كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات

رقم الإيداع: 2002/12102

Adress http:www.ipisegypt.com Go



للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات

ضع إعلانك هنا



حول الشركة | كتب | دوريات | بحوث | دراسات

اسم المستخدم:

كلمة المرور:



على أيدى مجموعة من الخبراء العرب في مجال تخصص المكتبات والمعلومات تأسست شركة إيبيس.كوم فى ديسمبر من عام ١٩٩٩ بهدف نشر وتنمية الوعى الفكرى فى مجال المكتبات والمعلومات بين المتخصصين والمهتمين بهذا المجال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات ونشر ثقافة الإنترنت والمكتبات الرقمية.

وتقدم الشركة مجموعة من خدمات المعلومات تتمثل فى مايلى :

١ - البحث فى قواعد البيانات الأجنبية .

٢ - البحث على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت .

٣ - تصوير وتسليم المقالات المتاحة فى الدوريات المصرية.

٤ - البحث عن الكتب المصرية وشحنها .

٥ - البحث عن الرسائل الجامعية المتاحة من الجامعات المصرية.

٦ - تسهيل الحصول على أى مصدر معلومات نشر فى مصر.

٧ - تسهيل الاشتراك فى مؤتمرات وندوات المعلومات وتكنولوجيا المعلومات المنعقدة فى مصر.

٨ - تسهيل الحصول على مصادر المعلومات من معارض الكتب فى مصر وشحنها .



10120